حزب البعث العربي الإشتراكي
القيادة القومية

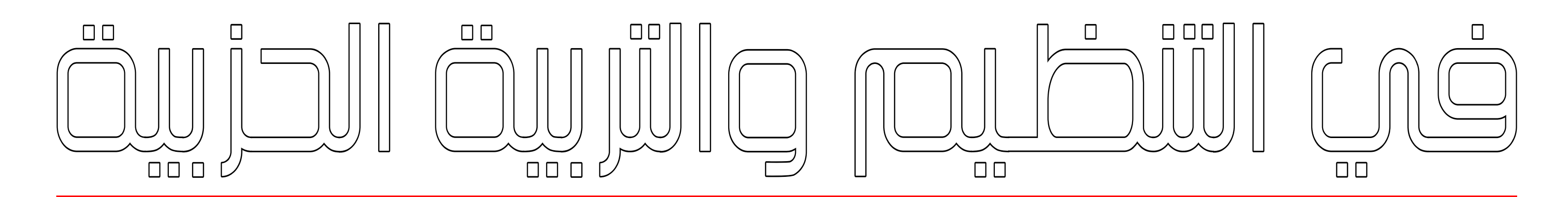


أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

حول وسائل العمل بين العمّال



منشورات الطليعة
1987



وسائل العمل بين العمال

اهمية التنظيم النقابي وعلاقته بالتنظيم السياسي الثوري [1]

العمل الثوري يتطلب امرين رئيسيين : ١ ـ الفكر الثوري ، ٢ ـ التنظيمات الثوريـة .

وعندما بدأ حزبنا ينشر أفكاره وشعاراته الثورية في الوحدة والحريـة والاشتراكية ، وينظم طليعة الشعب في حزب عربي اشتراكي ، كان يعمل على إعداده أداة الثورة العربية وإعداد القيادات الشعبية في المستويات الاجتماعيـة والمهنية المختلفة ، لتتمكن هذه الاداة والقيادات من رفع المستـوى الثوري .. لجماهير الشعب ، وقيادة نضاله السياسي . فبدون الحزب الثوري الشعبي لا يمكن تصور الثورة الشعبية ، وبدون الحزب الثوري لن يتمكن الشعب من قطف ثمار نضاله ، وتضحياته ، وبدون الحزب الثوري تصبح انتفاضات الجماهـير فرصة سانحة للانتهازيين والمغامرين يستغلونها ليبعدوا الشعب عن طريق الثورة الشاملة والجذرية .

فالحزب الثوري كطليعة للشعب هو حجر الاساس فـي الاعداد الثوري . ولكن الحزب كتنظيم لا يضم الا طليعة الشعب الثورية ، الا عدد قليل ومحدود من الشعب ، يتمثل فيها الوعي الثوري والصلابة الثورية فلا يستطيع الحزب ان يضم في صفوفه كل جماهير الشعب ، **فهو تنظيم لطليعة الشعب وليس لجماهير الشعب .**

ولكن الثوريين عندما يؤمنون بأن التنظيم الحزبي يجب ان يقتصر على طليعـة

---

١ ـ صدر في نشرة داخلية عام ١٩٦١ .

الجماهير لا ينطلقون من النظرة غير الشعبية ، التي تصور الثورة على انها من صنع النخبة ، وعلى ان دور الجماهير ليس اكثر من دور الوقود في المعركة ، فنحن نؤمن كحزب ثوري اشتراكي ، ان الجماهير هي صانعة المستقبل ، ولكن هذه الجماهير لن تستطيع ان تقوم بدورها الثوري الا اذا كان لها حزبها الذي يجمع الطليعة الثورية ويمثل القيادة السياسية لنضالها .

ولقد اوضح حزبنا دائما نظرته الثورية الشعبية هذه ، وقال بأن الشعب ليس هذه الكتلة الهلامية العديمة الشكل المتساوية الخصائص في جميع جهاتها بل هو جسم مستطيل مؤلف من جزئين اساسيين ، الطليعة التي هي الحزب والجسم الذي هو الجمهور ، كما يتألف الجسم الانساني من راس وجذع . الشعب = الحزب + الجمهور . او بالاحرى الشعب = الحزب القائد + الجمهور المجاهد(١).

وهذا التفريق بين الحزب والجمهور لا يعني انفصالهما ، بل في انفصالهما فقدان الحياة فيهما . انه يعني فقط توزيع المهمة بين الحزب كمحرك والشعب كمتحرك .. والعملية الصعبة التي لا بد منها هي التحام الطرفين في كل واحد ليؤتي النضال اكله بأحسن النتائج .

وهذا الاندماج لا يكون تاما وعضويا ما لم يتم التفاعل بين الحزب والجمهور. ما لم يتحسس الحزب جميع مشاكل الجمهور المتراوحة بين مشاكله اليومية ومشاكله القومية . ما لم يتبناها ويدخل مع الجمهور وعلى راسه في النضال في سبيلها . لأن الحزب وقتئذ فقط يستطيع ان يكشف للجمهور علاقة هذه المشاكل بالاوضاع السياسية القائمة ، ويرفع مستوى وعيه ونضاله ويخرجه من نضاله المحلي الى نطاق النضال السياسي العام .

واندماج الحزب بالجمهور لا يعني ان يكون الحزب في المؤخرة كما لا يعني ان يسبقه كثيرا . ان حزبنا بوصفه الطليعة القائدة للجماهير الشعبية المجاهدة يتقدم الجماهير دون ان ينفصل عنها واذا اندفع وسبقها ارتد وعاد اليها يستمد منها العون والقوة من جديد .

ـ واذا كان الحزب هو التنظيم السياسي للطليعة .

ـ فالتنظيمات النقابية والمهنية هي الوسيلة الرئيسية لتنظيم الجمهور المجاهد.

فالتنظيمات النقابية العمالية والفلاحية والطلابية والمهنية .. الخ . تضم قطاعات من الشعب وهي وسيلة ربط نضال هذه القطاعات من اجل ظروف افضل داخل نطاق كل قطاع عمالي او فلاحي .. الخ . بنضال الجماهير كلها من اجل حياة اشتراكية ديمقراطية بقيادة وتوجيه الحزب الثوري .

الفرق بين التنظيم الحزبي والتنظيم النقابي :

---

١ ـ من اجل شرح اوسع لهذه النقطة ، راجع كراس «الشعبية والنضال الحزبي» المنشور في سلسلة «وحدة حرية اشتراكية» ـ المحرر ـ .

هناك عدة فروق بين التنظيم الحزبي والتنظيم النقابي :

١ ـ التنظيم الحزبي تقتصر عضويته على نطاق محدود ، هو نطاق الطليعة التي يجب ان يتوفر فيها الوعي الثوري والصلابة الثورية .

بينما عضوية التنظيم النقابي تتسع لتشمل اوسع فئات المهنة او الطبقة .

٢ ـ التنظيم الحزبي الثوري هو في اغلب الاحيان تنظيم سري بينما التنظيم النقابي يحرص دائما على جعل نفسه تنظيما علنيا يعمل ضمن نطاق القوانين القائمة في المجتمع .

٣ ـ ويترتب على هذا الفارق الثاني اختلاف في أسلوب العمل ..

فالاسلوب الحزبي ثوري لا يراعي كثيرا اعتبارات القوانين القائمة بينما على التنظيم النقابي ان يراعي الى حد كبير هذه القوانين لا ايمانا بها واحتراما لقدسيتها بل ليسهّل لنفسه قدرا من الحرية والشرعية تجعله قادرا على الاتصال بأوسع الفئات المهنية والطبقية . ومن اجل ان يحافظ على وحدتها يُفرض عليه ان يبتعد عن اسلوب المغامرة والعنف الذي يؤدي الى تفتيت النقابة والقضاء عليها .

فالمواقف النقابية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الاساسية في النقابة وهي وحدتها ومقدرتها على التوسع . والقيادة النقابية الواعية هي التي لا تسلك الطريق الانتهازي اليميني الذي يفقد النقابة كل صفة نضالية ولا تسلك ايضا الطريق الثوري العنيف الذي يؤدي في بعض الاحيان الى المغامرة بوجود النقابة ويؤدي الى تخويف اعضاء النقابة وابتعادهم عنها .

فالقيادة النقابية مع حرصها على ان يكون خط سير النقابة ثوري ، يجب ان تتسلح بالواقعية الثورية وأن تحدد الموقف الذي لا يعزلها عن القاعدة إما لكون هذا الموقف يميني انتهازي وإما لكونه اكثر من طاقة القاعدة على استيعابه والوقوف بأغلبيتها للنضال دونه .

العمل الحزبي داخل التنظيمات النقابية

هناك اتجاهان خاطئان للعمل الحزبي داخل النقابة :

الاتجاه الاول : وهو الذي ينظر للنقابة على انها امتداد للتنظيم الحزبي ، ويحاول بناء على ذلك فرض جميع مواقف الحزب على النقابة حتى المواقف التي لا يكون لها علاقة واضحة ومباشرة بعمل النقابة ونشاطها ... فنشرات النقابة وبياناتها تصدر وكأنها نشرات حزبية من حيث الشعارات والاسماء .. فهناك نقابة تسمي مجلتها مثلا «البعث» ... ونقابة اخرى تضع شعار (الوحدة والحرية والاشتراكية) في مقدمة النشرة ... ونقابة ثالثة تغرق في مناصرة مواقف فرعية معروفة انها تخص الحزب فقط ولا تخص موقفا عاما يشترك فيه الحزب مع كل القوى الوطنية والتقدمية .

ومنذ اليوم الاول لسيطرة الحزبيين على النقابة تركز كل المسؤوليات في اعضاء الحزب ويُبعد المستقلون واذا لم يبعدوا يكلفون بمهام تشعرهم انهم ينفذون مخططا حزبيا واذا لم يرضخوا يعمد الحزبيون الى تصنيف المستقلين الى(انتهازي)

و(مغرور) و(محب الظهور) وغيرها من الاوصاف .

وكذلك يدخل الحزبيون في معركة مع القوى الحزبية الاخرى من اجل ابعادها عن النقابة لتمكين الحزب من الاستئثار بها وقيادتها منفردا .

وتدريجيا يشعر الحزبيون انهم اصبحوا معزولين في الرابطة او النقابة ، ويفقدون كل صلات التجاوب مع غير الحزبيين ، وعندما يشعرون بهذا الوضع يدقون ناقوس الخطر لبحث اسباب العزلة والفشل ، وغالبا ما يركزون اسباب الفشل اولا في الاعضاء الحزبيين الناجحين في الهيئات التنفيذية في النقابة .

الاتجاه الثاني : وهو غالبا رد فعل لسوء الموقف الاول ونتائجه الوخيمة .. وهو شعور المسؤول الحزبي في النقابة انه اصبح يتمتع داخل التنظيم النقابي بسمعة طيبة من المستقلين لاحترامه لهم ، وعدم معاملته لهم معاملة حزبية ضيقة، ومن الفئات الاخرى ، لانه يظهر لهم نوعا من المهادنة والتفهم لمواقفهم وتأييدها ولو على حساب مواقف الحزب ، او يظهر لها بصراحة انه غير موافق على موقف حزبه منهم .

وهذا السلوك لا يلبث ان يتطور الى شعور المسؤول الحزبي في النقابة ، وخصوصا عند ضعف الجهاز الحزبي في النقابة عددا وتوجيها ورقابة ، الى نوع من التمرد وعدم الايمان بضرورة اقرار مبدأ التوجيه الحزبي للنقابة ويصبح هناك محترفون نقابيون ، لا يؤمنون بضرورة التوجيه السياسي من قبل الحزب وربط نضال النقابة بنضال الحزب . ويصبح شعار العمل النقابي (النقابية) فقط . او يحدث العكس : مخاولة توجيه النقابة للحزب .

الموقف السليم : على ضوء هذين الموقفين لا بد من اقرار هذا المبدأ الاساسي:

١ ــ التوجيه السياسي هو مهمة الحزب ، والنقابة تتبع فيتوجيهها السياسي الحزب .

٢ ــ التوجيه السياسي للنقابة يجب ان يكون بمشاركة ومناقشة المسؤولين الحزبيين في النقابة .. ويجب على القيادة الحزبية ان تتجنب اصدار الاوامر بطريقة (بيروقراطية) للمسؤولين الحزبيين في النقابات وان لا تجعل علاقتها بهؤلاء المسؤولين علاقة انضباطية ادارية محضة .. خصوصا عندما تكون هذه القيادات تفتقر الى الوعي النقابي والى المعلومات عن طبيعة تكوين النقابة والظروف التي تمر بها .

وخير وسيلة لحل هذه المشاكل التنظيمية تكوين المكاتب النقابية في الحزب وإشراك مسؤولين من القيادات الحزبية في اجتماعاتها .

٣ ــ الاهتمام بالمشاكل الخاصة التي تهم اعضاء النقابة والحماس لها .. والابتعاد عن صبغ النقابة بلون حزبي ظاهر ، فالمهم ان تسير النقابة بخط حزبي لا ان تصطبغ بألوانه .

مقياس النجاح بالنقابة هو التالي :

١ ــ كسب المستقلين واعطائهم مسؤوليات نقابية بتوجيه لبق يجعلهم

يتحمسون للعمل النقابي ويؤمنون به ، وينظرون للحزب على انه يشاركهم هذا الايمان والاخلاص للنقابة ولتحقيق اهدافها ، ويرون ان الحزب لا يعتبر النقابة او المستقلين مجرد أدوات لاستغلال حزبي ضيق .

٢ ـ محاولة بث الايمان بالتنظيم النقابي وضرورة وحدة جميع القوى المختلفة سياسيا داخل هذا التنظيم وجعل النقابة مجالا لممارسة الديمقراطية والايمان بها.

٣ ـ اشتراك جميع العناصر السياسية في اطار النقابة تحت قيادة الحزب وتوجيهه كلما كان باستطاعته ذلك .

٤ ـ توسيع قاعدة النقابة باستمرار واشراكها والرجوع اليها في كل المواقف.

واذا كنا قد اعتبرنا الانفتاح على الآخرين من مستقلين واتجاهات مختلفة هو مقياس النجاح فانما ذلك يرجع الى المبدأ الذي أوضحناه فيما قبل واعتبرنا على ضوئه ، ان التنظيمات النقابية هي تنظيم الجمهور المجاهد ، والجمهور يتكون من مستقلين ومن اتجاهات متنوعة ، ووحدة هذه القوى ضرورية لخلق التنظيم النقابي وبدونها نكون نمارس عملية تحويل النقابات الى واجهات حزبية ، وهناك فارق كبير بين النقابة وغاياتها واهميتها وبين غاية وأهمية الواجهة الحزبية .

السيطرة على الهيئات التنفيذية

هناك مفهوم خاطيء يقوم على اعتبار العمل الحزبي في النقابات يستهدف شيئا واحدا فقط هو السيطرة على قيادة النقابة . وتعتبر بالتالي مجالا لعمل الحزب واهتمامه ام لا ، بحسب ما اذا كانت القيادة النقابية حزبية او لم تكن كذلك .

ان السيطرة على قيادة النقابة شيء اساسي لانه يضمن : ١ ـ توجيه الحزب للنقابة . ٢ ـ يتيح للحزبيين التعرف الى قاعدة النقابة وتوسيع صفوف الحزب داخل هذه القاعدة .

من الملاحظ في حزبنا ان الحزبيين يندفعون في تيار السيطرة على القيادة النقابية لضمان الهدف الاول وهو توجيه الحزب دون الهدف الثاني ، والاهم ، هو توسيع صفوف الحزب في قاعدة النقابة .

وفي المرحلة الحاضرة ، على حزبنا في هذا الطور الذي لا تزال فيه الحركات النقابية نامية ان يعتبر المهمة الاساسية هي تسهيل بناء النقابة وتقويتها بغض النظر عن مقدرتنا على السيطرة عليها ام لا ، والاتجاه نحو القاعدة النقابية لايجاد ركائز قوية لنا بين صفوفها .

(عام ١٩٦١)

وسائل العمل بين العمال (١)

أ ــ آفاق العمل :

تشكل الطبقة العاملة العربية ركنا ثوريا هاما وقاعدة نضالية صلدة في حركة الثورة العربية المعاصرة ، وقد كانت الظروف السياسية العربية والدولية من جهة ، والحركة السياسية العقائدية العربية المنظمة التي يمثل طليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي من جهة اخرى ، المنفذ لبلورة وعي الجماهير العمالية العربية وتطويرها فكريا وسياسيا .

ان حزبنا قد تكوّن في مرحلة من مراحل النضال الوطني ، حيث كانت الجماهير الشعبية بأمسّ الحاجة الى حزب يقودها ويلبي مطاليبها ويرضي طموحها الوطني والقومي . كما جاء الحزب ايضا كقوة منظمة لمجابهة الواقع العربي الفاسد المتخلف ومن ثم تنظيم الوعي الوطني وقيادته وصبّه في مجرى تيار الثورة العربية . وقد وجد حزبنا في الجماهير العمالية ركيزة من ركائز النضال الجماهيري وفصيلة من الفصائل الشعبية كمادة للثورة ومحرك لها .

ان الطبقة العاملة في الوطن العربي غير ثابتة العدد ، وتشكل حركة متطورة ونامية تتأثر وتؤثر في تطور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وان سرعة هذا النمو والتطور مرتبط بحركة التصنيع في الوطن العربي .

الا اننا لا بد من ان نطرح السؤال التالي على حركتنا .. ونتساءل الى اي مدى تمكنت حركة البعث من التغلغل عموديا وافقيا في استقطاب هذا القطاع الشعبي الهام لبناء الحركة الثورية .

في الحقيقة لقد بقي الحزب فترة ليست بالقصيرة يلامس جماهير هذا القطاع الشعبي ملامسة خفيفة لاسباب عديدة منها : نمو الحزب في مراحل نشأته الاولى في الاوساط المثقفة ، وعدم مقدرة الحزب آنذاك على استيعاب كل مشاكل هذا القطاع . هذا بالاضافة الى حداثة الحزب قياسا الى بعض الحركات التي سبقتنا في هذا المجال ، الا ان تطور المعركة في الوطن العربي وبكافة ابعادها وصدق شعارات الحزب والتزام الحزب بأهداف الجماهير الشعبية ، واحتضان الجماهير له خلقت التفافا جماهيريا واسعا . لقد كان يتطلب من الحزب تنظيمها وتطويرها بحيث كان العمل بين العمال المجال الخصب لنمو الحزب لو ان الحزب اراد الاستفادة منها تنظيميا .

ان اعادة النظر بكل الاساليب والوسائل التقليدية التي طبعت عملنا في هذا المجال الشعبي ، وابتداع الاساليب الثورية الجديدة المنسجمة مع تراث الحزب

---

١ ــ «الثورة العربية» ــ السنة الاولى ، العدد السادس ، ١٩٦٩ ، والسنة الثانية ، العدد الاول ، ١٩٧٠ .

وعقيدته القومية الاشتراكية ومع تطوره فكريا وشعبيا هي الضمانة لاستيعاب المد الجماهيري العمالي وتنظيمه وتطويره لكي تقوم الطبقة العاملة بدورها النضالي الهادف ضمن اطار العمل السياسي وليكون حزبنا طليعة هذا النضال وقائده .

ان لعملنا في المجال العمالي ثلاثة جوانب :

الجانب الاول :

ويتركز على توعية القاعدة العمالية العريضة في الوطن العربي ، عن طريق برامج التوعية والتثقيف النقابي والسياسي وغرس المفاهيم الاشتراكية والقيم النضالية القومية التقدمية في نفوس العمال . وتسهيلا لتنفيذ هذا الشعار لا بد اولا من كشف الزيف عن القياديين النقابيين الذين خانوا المصالح القومية والطبقية.

اما الجانب الثاني :

فيتركز في قدرة الحزب – على استيعاب – وتنظيم الجماهير ضمن اطاره التنظيمي . وهذا يعتمد على تحديد اساليب الكسب في صفوف العمال .

وهذان الجانبان يكمل احدهما الآخر ، لانه لا يمكن تنفيذ جانب بمعزل عن الجانب الآخر ، والذي يهمنا في هذا الصدد هو كيفية العمل بين العمال .

ان اية حركة سياسية بامكانها ان تعبيء الجماهير من خلال الشعارات الوطنية التي تطرحها في مجال العمل السياسي والشعبي ، وان تعبئة الجماهير بما فيها الجماهير العمالية ، هي بداية الانطلاق في التنظيم الجماهيري ، حيث ان شعارات الحزب السياسية هي اقرب الى تجاوب الجماهير ، لان قيمة اي شعار يجب ان يستند الى المواقف النضالية لذات الحركة في القضايا المصيرية للامة العربية كالوحدة العربية والحرية والاشتراكية ، وكشف دور النفوس المريضة المتآمرة مع الاستعمار الجديد ، ومع الصهيونية الشرسة ، وتعريتها وتصفية الرجعية ومخلفاتها ومحاربة الامبريالية ، وكشف التآمر على الامة العربية ، وكلها شعارات اقرب الى حس الجماهير . وان طرح مثل هذه الشعارات في بداية العمل ستساعدنا على طرح نقطة ثانية ذات اهمية بالغة هي تنظيم الجموع المبعثرة من العمال . يجب ان يشعر العامل بأنه بدون التنظيم القوي لا يمكن التصدي الى اي قوة معادية ، كما ان هذه الحالة ستدفعنا الى تركيز التنظيم النقابي المهني الذي بموجبه يمكن توحيد طاقات العمال وتوجيهها بالشكل الصحيح ، كما يجب علينا ان نربط دائما بين التنظيم النقابي وبين التنظيم السياسي المبدئي ، حيث لا يمكن ان يعيش وان يطوّر التنظيم النقابي ما لم يستند الى قوة سياسية منظمة تكون العامل المغذّي لفكر النقابة وتوجيهها ضمن المخطط السياسي العام .

اما الجانب الثالث :

فيتركز في تثبيت قواعد ممارسة الديمقراطية المركزية داخل الاطار العمالي. فعندما يتمكن العمال من اختيار ممثليهم الفعليين من بين صفوفهم بشكل طوعي، وبارادة واعية ناضجة .. عند ذلك تستطيع الحركة العمالية ان تأخذ دوْرها الفعال في تحريك العمل النقابي وقيادة المسيرة النضالية على جميع مستوياتها وأبعادها .

وحتى تتمكن الطبقة العاملة من حسن اختيارها لا بد من ان تتوفر لهــا الحصيلة الايجابية لعمل الحزب في الجوانب الثلاث السابقة . اي ان يتوفر لها :

١ ـ الثقة بالنفس ، والتعرف على مضمون شخصيتها ومدى فاعليتها فـي المجتمع العربي .

٢ ـ أن تكشف دورها الطليعي في العمل النضالي على جميع مستوياتــه وابعاده قوميا وعالميا .

ان تحقيق ذلك يقع بالدرجة الاولى على المثقفين الثوريين المسؤولين عــن الاحتكاك المباشر بالعمال وتوفير الكتب والنشرات ـ المجانية ـ الخاصة بالتثقيف العمالي .. وتوفيرها بكميات كبيرة تتناسب وضخامة هذه الطبقــة المناضلة ، وبطباعة سهلة الاسلوب ، ومبسّطة المضمون بما يتلاءم وذهنية العامل ، بــل واوقات فراغه .

... لقد كَتب الرفيق ميشيل عفلق يقول : «.. يجب ان يفهم المثقفون ان ثقافتهم لا تكتسب معناها ولا تعود على امتهم بالخير الا اذا وضعوها في خدمـة العمال وخدمة الطبقات الشعبية الكادحة وإلا اذا قسّموا جهودهم بين عمل الفكر وعمل اليد» ...

٣ ـ الثقافة الذاتية، والتوعية النقابية والسياسيةوالاجتماعية والاقتصادية.

لقد كتب ايضا القائد المؤسس يقول : «اني لأطلب مــن العمال البعثيين ان يعملوا بفكرهم فوق عملهم بأيديهم كما طلبت من المثقفين البعثيين ان يعملوا بأيديهم فوق عملهم بفكرهم ..» .

٤ ـ استقلالية شخصية الطبقة عن اي تاثير فوقي بعيد عن ارادتها الذاتية الواعيــة .

٥ ـ وحتى لا تضيع الطبقة العاملة بين التيارات الثورية المختلفة ، يجب ان تسير على اسس موضوعية واضحة المعالم ، محددة الاطر ، وضمن خطة واعيــة مفصّلة بعيدة عن جو المزايدات الثورية الطفولية ، والثرثرات اللفظية اليسارية، اللتين شوهتا المفهوم العربي الثوري الاصيل وعرقلتا مسيرته النضالية الواعية ، بل واخذت هذه الموجة الغوغائية في تماديها الوقح تتقاسم الطبقــة العاملة ، مقاسمة نفعية وصولية ، انانية .. فتميّعت المفاهيم ، وديست القيم ، فتاهت الجماهير الكادحة بين هذا وذاك ، وضلت طريقها .. فكانت الضحية ..

لقد كان ذلك لاسباب كثيرة اهمها : انعدام الوعي والثقافة (القوميةالاشتراكية) لدى الطبقة العاملة ، مما سهل على تلك الموجة اليسارية الطفيلية مهمتها التخريبية بحيث تفككت الحركة العمالية ، فجزاتها ، ودفعتها الى فقدان الثقــة بنفسها ، وبالطليعة القومية الثورية.. كل ذلك كان له اثر فعال في تمييع المواقف العمالية، وتشتيت قواها .. وكانت طعنة وجهت لليســار القومي العربي من دعاته بالذات .

٦ ـ ان لدى الطبقة العاملة طاقات نضالية كامنة .. ولديها كل الاستعداد للتضحية ، والنضال المستمر للوصول الى هذه الاهداف .. لو احسن المناضلون كيفية العمل والسلوك النضالي الصادق معها .. بأن يكونوا قدوة حسنة فــي

مشاركة هذه الجماهير الكادحة بصدق واخلاص وتفاني مع نضالهـا وآلامها . وعندما يفهم المناضلون ويعيشون طبيعتها الخيرة لا بد وان يبتعدوا كل البعد عن ربط نضال الطبقة العاملة بمطاليب آنية ، نفعية .. مما يؤثـر مع الزمن علـى نفسية الطبقة العاملة وتعويدها ودفعها ـ من حيث لا تدري ـ نحو طريـق الانتهازية المصلحية ... المهم هو ان تعي هذه الطبقة الكادحة بأن نضالها هو من اجل إحداث التغيير الجذري لبنيان المجتمع العربي ككل ، وليس من اجل مكاسب ذاتية موضعية تخصها وحدها فقط ، او بالاحرى تخص نقابة واحدة دون اخرى، او عاملا دون آخر .. وحتى لا يتجزأ النضال الجماهيري لا بد من ان يربط مصير العامل بمصير الفلاح وكلاهما بمصير المثقف الثوري والحرفي وهكذا .. هـذا الربط لا بد وان يكون ربطا مصيريا عضويا متبادلا هدفه بناء المجتمع العربـي الاشتراكي الموحد .

ان البلدان العربية لا تمثل مستوى واحدا من التحرر حيث لا زال الاستعمار يوجه ويحكم العديد من الحكومات العربية ، التي تجد في الجماهير العربيـة وطلائعها الثورية الخطر المباشر الذي يهدد مصالح الامبريالية. ان وسائل الاستعمار الجديد اختلفت وتنوعت ، وان وسائله الجديدة باتت من الخطورة بمكان بحيث أبدل استراتيجيته كلية في كثير من الاقطار العربية ، فأخذ يعتمـد على عناصر تدّعي اليسار والتقدمية في تنفيذ مخططاته الاجرامية . لقد اوجد هؤلاء بديلا لتلك العناصر الرجعية المكشوفة التي اصبحت متخلفة بالنسبة لعصرنا هذا ، لذلك فان وسائل الاستعمار الجهنمية باتت تهدد امن الشعب وسلامته .. ان علـى حزبنا تقع المسؤولية التاريخية تجاه امتنا العربية .. علينـا ان نطور اساليب عملنا ، وأن نبدع من الاساليب ما يمكننا من مجابهة اساليب الاستعمار الجديدة اللئيمة . ان مهمتنا النضالية الاولى هي ان نعيد ثقة الجماهير بنفسها ، بقدرتها على التحرر ، بطليعتها القومية الثورية ، علينا ان نبني علاقة وطيدة مع الجماهير الشعبية الواسعة ، وان هذه العلاقة تتطور وتستمر من خلال تحقيق التنظيم في كافة المجالات .

ولكي يسهل عملنا ضمن المجال العمالي لا بد لنا ان نحسن تطبيـق النقاط التاليـة :

١ ـ دفع الجماهير العمالية الى تنظيم نفسها في نقابات مهنية ، ويجب حث اعضائنا وانصارنا ومؤيدينا باتخاذ النقابة مجالا للنشاط السياسي الهادف .

٢ ـ العمل على تفهم مشاكل العمال وحلها بروح أخوية ، وإشعار العامـل دائما بأنه في رعاية الحزب ، وانه جزء من الحزب .

٣ ـ ربط المشاكل التي يجابهها العامل بالاوضاع السياسية ، في حالـة انخفاض الاجور او ارتفاع الاسعار او عدم تلبية المطاليب النقابية او غير ذلك ، على ان يكون هذا الربط ربطا مصيريا بالطبقات الكادحة في ارجاء الوطن العربي ككل .

٤ ـ فضح وبشكل دائم العناصر النقابية الزائفة الطارئة التي لم تحقق اي شيء ، وكشف اساليب تسلطها ووصايتها الكاذبة ، ومحاولة عزلها عن الواقع

النقابي .

٥ ـ اتخاذ القاعدة العمالية ، المجال الطبيعي للكسب العمالي ، وعدم التركيز على القيادات العمالية فقط لان القيادات لا تمثل ارادة العمال حاليا .

٦ ـ احترام شعور العامل ، وعدم الاستخفاف برأيه مهما كان طبيعة الراي الذي يطرحه ، صحيحا او غير صحيح ، على ان يكون هذا الاحترام صادقا وطبيعيا دون اي افتعال .

٧ ـ اجابة العامل على كل مشكلة يطرحها ، لانه في الاجابة حل لنصف المشكلة على ان تكون هذه الاجابة مليئة بروح الاخوة المصيرية .

٨ ـ التواضع الصادق في العمل وعدم الاستعلاء على العمال ، لان التواضع صفة من صفات المناضل العربي الثوري ، وعلى البعثي ان يكون القدوة الحسنة بأخلاقه وسلوكه ، لان التواضع الاصيل غير المفتعل سيسمح بتحقيق أوسع العلاقات مع العمال .

٩ ـ على المناضل ان لا يتورط في تبني بعض المطاليب التعجيزية التي قد تطرحها بعض العناصر السياسية المعارضة ، لان الالتزام بمثل هذه المطاليب وعدم تنفيذها تفقدنا ثقة العمال في حالة تكرارها .

١٠ ـ على المناضل البعثي ان يكون مرنا وثوريا بنفس الوقت بحيث يوجه أنظار زملاءه العمال اليه وأن يكون في جميع تصرفاته وسلوكيته واخلاقيته ، الصورة الحقيقية للمناضل البعثي .

من خلال هذا العرض الموجز ، علينا دائما ان نكيف عملنا النقابي ضمن الشروط الموضوعية والذاتية التي تحيط بالحركة النقابية في قطر ما لان مستوى العمل النقابي ، قوته وضعفه ، يتوقف على دور الحزب في التأثير في العمل النقابي وفي تطويره وانتشاله من عفويته .

ب ـ طريقة العمل :

عند العزم على البدء في انشاء تنظيم عمالي حزبي لا بد من تصور حالتين تمثلان الواقع الحزبي في صفوف الطبقة العاملة ، حتى نتمكن من خلال التصور الدقيق لهاتين الحالتين تحديد الاسلوب الصحيح والصيغ الناجحة للعمل بين العمال .

الحالة الاولى : في هذه الحالة نفترض عدم وجود حزبيين منظمين في الجهاز الحزبي القائم في القطاعات العمالية التي هي مجال نشاطنا الحزبي . عندئذ كيف نبدأ العمل وما هي الصيغة السليمة حتى يكون لدينا جهاز حزبي في هذه القطاعات العمالية ؟

في مثل هذه الحالة لا بد للحزب من ندب حزبيين من غير العمال للعمل بين العمال بحيث يكون نتيجة للعمل الدؤوب في أوساط الطبقة العاملة تنظيم حزبي على اساس القطاعات العمالية المهنية وذلك ما سنوضحه بعد قليل . ان الرفاق الحزبيين المؤهلين للنجاح في هذه المهمة يجب ان تتوفر فيهم الصفات التالية :

١ ـ ان يكون الحزبي من وسط فقير عمالي او فلاحي .

٢ ـ ان يكون الحزبي قد عاش حياة الفقر في وسطه ويكون قد تربى في هذا الوسط معظم سنين حياته وهو على صلة دائمة في هذا الوسط حتى لحظات تكليفه بهذه المهمة .

٣ ـ على معرفة دقيقة وواعية لتقاليد وعادات هذا الوسط وقد عاشها شخصيا حقبة كبيرة من سنين حياته بحيث لا يكون دخيلا على هذا الوسط اثناء ممارسته النشاط الحزبي في صفوفه .

٤ ـ عنده الاستعداد الذاتي والمعنوي الصادقين ودون تكلف للانسجام في حياة هذا الوسط الكادح ويعمل ضمن هذا الوسط كفرد من أفراده .

٥ ـ ان يكون في سلوكه الشخصي والحزبي واضحا وبارزا في انحيازه للطبقة العاملة دون ان يظهر في سلوكه اي تأثير للتكلف المبتذل او المجاملات الرخيصة لهذا الوسط بقصد كسب ثقته . ان المثقفين الذين يتحلون بالصفات السابقة لهم نفس الطاقة التي لدى العامل الحزبي في كسب العمال لصفوف الحزب مع فارق الفرص الممنوحة لكل منهما حيث ان الفرص الممنوحة للعامل هي في مكان عمله وفي مكان سكنه بينما المثقف لا يجد في النشاط الحزبي بين العمال الا حقلا واحدا هو أماكن السكن العمالية . أما المحاذير التي يتصورها البعض من دخول الحزبيين المثقفين للعمل بين العمال فهي محاذير وهمية لا تمت للحقيقة بصلة .

وبعد اختيار المثقفين الصالحين للقيام بهذه المهمة ، لا بد من التعميم على الجهاز الحزبي لرفع تقارير عن معلوماتهم ونشاطاتهم في الحقل العمالي وحثهم للبحث من اجل كسب عمال للحزب وبذلك نساند موقف الرفاق العاملين بالحقل العمالي بتوجيه انظار الحزب بكافة قطاعاته الاخرى للعمل كل في مجال نشاطه العمالي الممكن لكسب عمال للحزب . ويفترض في الحزب ان يجعل من ذلك مهمة دائمة للحزبيين اذ يفترض في الحزب ان يكون تركيبه الاجتماعي من طبقة العمال والفلاحين فيكون بذلك قد وضع جزءا من طاقاته في تحقيق هذا الهدف الذي يجعل الحزب في صيغته السليمة ليكون اداة ثورية لتحقيق اهداف الشعب في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد . وبعد اختيار العناصر المثقفة المؤهلة للعمل بين العمال تحدد مهام هذه العناصر كقيادة للنشاط الحزبي في صفوف الطبقة العاملة على ضوء تقسيم العمل بين اعضاء هذه القيادة بالنسبة لتوزيع مهامها في القطاعات العمالية التي يرى الحزب ضرورة النشاط في وسطها وكسب حزبيين في صفوفها .

الحالة الثانية : في هذه الحالة لا بد من تصور وجود حزبيين في الوسط العمالي ، وهنا لا بد ان نتصور وضعين لهذه الحالة . الوضع الاول : ان يكون عدد الحزبيين كافيا في الوسط العمالي ليكونوا قيادة قادرة على البدء في العمل الحزبي وعندئذ يكلف العمال الحزبيون للقيام بهذه المهمة . اما الوضع الثاني : فهو ان لا يكون عدد العمال الحزبيين كافيا للقيام بهذه المهمة او لا يكون لديهم جميعا او بعضهم المؤهلات الكافية للقيام بهذه المهمة . في هذا الوضع لا بد من

بالاستعانة بعناصر تتوفر فيها الصفات المذكورة في الحالة الاولى لتعويض النقص الموجود .

على ضوء هاتين الحالتين نتصور احتمالات واقع وضعنا الحزبي في صفوف الطبقة العاملة قبل البدء في العمل الحزبي العمالي . وبعد ان وصلنا في الشرح الى النقطة التي تلتقي فيها الحالتان لتصورنا للواقع الحزبي في صفوف الطبقة العاملة عندئذ نبدأ في الخطوات الاخرى التي تلتقي عندها جميع حالات واقعنا الحزبي في صفوف هذه الطبقة . هذه الخطوات هي التالية :

نحدد اولا القطاعات التي يرى الحزب ضرورة البدء في تشكيل تنظيم حزبي في صفوفها ، ولا بد ان يراعي الحزب عند تحديد القطاعات العمالية التي يرغب البدء في العمل الحزبي في صفوفها الامور التالية :

١ ـ مراكز التجمع العمالية الكبرى .

٢ ـ اهميتها من حيث دورها في قيادة الطبقة العاملة وأثرها السياسي في صفوف الطبقة العاملة ومردود هذا الاثر على الشعب .

٣ ـ تأثير القطاع العمالي على حياة ابناء الشعب وآثاره في الاقتصاد والحياة اليومية للجماهير الشعبية .

فلا بد من مراعاة الامور السابقة في أولوية البدء في العمل الحزبي بالنسبة للقطاعات العمالية المرغوب بدء العمل الحزبي في صفوفها . على ان تكون خطتنا البعيدة الوصول الى كافة القطاعات العمالية مهما كان أثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضئيلا لان العمال مع الفلاحين هم الاداة الفعلية لتحقيق اهداف الثورة العربية ، لذلك لا بد من التأكيد على اهمية العمل في صفوفهم بشكل جاد وواع .

وبعد تحديد القطاعات الهامة في مجال المدينة التي نريد بدء العمل العمالي بها ، نقسم هذه القطاعات الى مجموعات (نراعي ان تكون كل مجموعة مؤلفة من مجموعة القطاعات الاكثر تشابها) وذلك بحيث يصبح كل عضو في القيادةالعمالية في اي مستوى نختار هذه القيادة المسؤول التنفيذي عن هذه المجموعة المؤلفة من قطاع او اكثر من القطاعات العمالية . فخطة العمل توضع في تفصيلاتها للنشاط الحزبي العمالي في القيادة العمالية . والتنفيذ يقوم به مسؤول المجموعة العمالية مع قيادة المجموعة التابعة له . وان جميع الاقتراحات الواردة الى القيادة العمالية من المجموعات تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد اي خطة عمالية للعمل بين العمال. وهكذا يتفرع التخصيص في العمل الحزبي العمالي من قمة الهرم الى أسفله حتى يصبح كل قطاع عمالي له قيادته المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل فيه والمسؤولة عن الاهتمام لكسب عمال للحزب وجمع كافة المعلومات الدقيقة والواعية عن هذا القطاع العمالي لوضعها تحت تصرف الحزب حتى يتمكن الحزب من تحديد مهمته ومواقفه تجاه هذا القطاع لنصل في النهاية لان يكون الحزب القائد الفعلي لهذا القطاع .

وكذلك نفعل تجاه كافة القطاعات العمالية . وان هذا التفرع التسلسلي في

التخصيص في العمل الحزبي المهني في وسط العمال له فائدة، كبيرة جدا هي توجيه الحزبيين للتخصيص في العمل الحزبي حتى يشمل هذا التخصيص القطاع العمالي الواحد . بحيث يكون الحزبي قد وجه كل جهده وطاقاته للمعرفة الدقيقة والواعية لكل ظروف وواقع هذا القطاع ووضع معلومات دقيقة وواعية تحت تصرف الحزب تمكنه من وضع الخطة المناسبة للسيطرة على هذا القطاع من قِبَل الحزب بحيث يكون الحزب قائدا لهذا القطاع قيادة حقيقية وواعية ومستمرة لا قيادة وهمية ومبنية على معلومات عاجزة وضعيفة تضلل الحزب اكثر مما تهديه الى سواء السبيل للعمل الحزبي في وسط هذا القطاع . وبعد هذا التحديد للصيغة السليمة للعمل بين العمال تبدا ميكانيكية العمل الحزبي في الوسط العمالي بتصور صحيح وسليم يعطي مردودا جيدا لنشاطاتنا الحزبية في الوسط العمالي ويجعل هذا النشاط يسير في طريقه واسلوبه السليم ، ويضع الحزب في ظروف مناسبة وحقيقية ليكون مؤهلا لقيادة الطبقة العاملة قيادة فعلية بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى .

الحقل العمالي في المدينة
قيادة عمالية

مجموعات	مجموعات	مجموعات
قطاعات عمالية	قطاعات عمالية	قطاعات عمالية
قيادة المجموعة	قيادة المجموعة	قيادة المجموعة
قطاع عمالي	قطاع عمالي	قطاع عمالي
قيادة القطاع	قيادة القطاع	قيادة القطاع
	الخ.. الخ..	

تفرّع القطاع حسب توزيعاته بالنسبة لمركز التجمع العمالي او بالنسبة للمعمل.

هذا هو الشكل التنظيمي للتوزيع الحزبي للعمل العمالي مبيَّنا بالهيكل التنظيمي اعلاه وموضحا بما سبق من قول .

نورد فيما يلي ملاحظتين لا بد من ذكرهما عند بحث صيغة العمل بين العمال لأهميتهما وتوضيحهما فيما يلي بإيجاز :

الملاحظة الاولى : في الاسلوب المباشر للدعوة للحزب بين العمال سواء اكان القصد كسب العامل كجمهرة للحزب او ليصبح عضوا فيه وذلك في حال توافر الشروط المطلوبة للعضوية والمذكورة فيما سبق من توضيح : هنا نريد ان ننبه الى ناحية هامة جدا هي ان اسلوب نشر الدعوة الحزبية في صفوف الطبقة العاملة يختلف من حيث الشكل فقط عن اسلوبه في القطاعات الاخرى . فالحزبي الذي يريد دعوة عامل ما للحزب سواء اكان يصنّفه من جمهور الحزب او عضوا فيه لا بد قبل مفاتحته بأي امر حزبي او حتى بأي موضوع سياسي يكشف هويته الحزبية او السياسية لا بد من دراسة هذا العامل بكافة نواحي حياته ، والناحية

الاهم في الدراسة معرفة علاقة هذا العامل بجهاز الادارة التابع لرب العمل .. وبعد معرفة علاقة هذا العامل بجهاز الادارة التابع لرب العمل وبعد التأكد من ان هذا العامل لديه من الصفات الاخلاقية وسلامة الحس الطبقي تجاه رب العمل كمستغل والتأكد من ان ما سيدور بينه وبين الحزبي الناشط معه سوف لن يصل الى مسامع رب العمل عندئذ يبدأ الحزبي في بحث أفكار الحزب معه بعد ان يكون قد وطد صداقته الشخصية مع هذا العامل ودون ان يشير في كلامه معه للحزب كممثل لهذه الافكار في البدء ، ثم تطوير هذا البحث مع العامل تدريجيا حتى يصل لمرحلة دعوته للحزب . وكذلك الحال بالنسبة للعامل الذي نعمل معه كي يكون من جمهور الحزب . ان السبب الذي يجعل أسلوب عملنا بين العمال دقيقا لهذه الدرجة هو الآتي :

١ ـ ان رب العمل ، اي رب عمل ، لديه جهاز خاص به من المخبرين وقد يستخدم في ذلك عددا من العمال الذين هانت اخلاقهم واختلت موازينهم واصبحوا ممن لا أخلاق لهم ولا ضمير حتى كانوا بذلك عبيدا اذلاء لرب العمل مقابل بضعة دريهمات يضعها في جيوبهم . ان رب العمل يستخدم مثل هؤلاء العمال للتجسس على العاملين في معمله فاذا توجّس او تأكد بأن احد العمال يعطف او ينتسب الى حركة سياسية تقدمية لجأ فورا لأقذر الاساليب التي اعتاد المستغِلون من ارباب العمل اتباعها وهو التسريح . وذلك كوسيلة لتأديب العمال وابعادهم عن الجو السياسي الممثل لمصالحهم حتى يبقى رب العمل موغلا في استغلاله البشع للطبقة العاملة ، هذه النتيجة الخطيرة التي تجعل اي حزبي او مؤيد للحزب خارج المعمل بمجرد معرفة رب العمل له لان قوانين العمل البرجوازية تعطي هذه السلطة لرب العمل . اذن لا بد للحزب الثوري من اختيار الاسلوب الملائم لمواجهة مثل هذا الخطر وهذا لا يأتي لنا الا بمثل هذه الدقة النادرة في مجال النشاط الحزبي والعمل السياسي في الوسط العمالي ، وذلك حتى يكون لدينا جهازا قويا وفعالا نتمكن بواسطته من شل فعالية رب العمل . وبعد ان يصبح لدينا مثل هذا الجهاز الحزبي القوي الفعال عندئذ يطرح الحزب معركته مع أرباب العمل وذلك بعد تخطيط وتدقيق علميين للمعركة . وهنا يستخدم الحزب اسلحته حسب الحاجة اليها .

فالحزب هو الذي يخطط للمعركة مع رب العمل وهو الذي يحدد توقيتها على ضوء كفاءته في ربح هذه المعركة لمصلحة جماهير العمال دون أن يكون لرب العمل اي دور او فعالية بذلك ، ولذا يجب الاهتمام بالدقة التامة في العمل بين العمال وعدم اعطاء رب العمل اي مبادرة لضرب اية نواة حزبية في معمله .

٢ ـ السلطة الواسعة لرب العمل في تسريح العامل وبشكل تعسفي لمجرد معرفته او حتى مجرد احساسه بأن هذا العامل ينتمي او له عطف على جهة سياسية معينة تقدمية . اذن هناك سلاحان لرب العمل هما : السلاح الاول التجسس على العمال بواسطة عمال قلائل ممن لا اخلاق لهم ولا رادع من ضمير او وعي ليردعهم عن التجسس لحساب رب العمل على ابناء طبقتهم ، ان مثل هؤلاء

يتوجب على الحزب كشفهم وفضح حقيقتهم للعمال بمختلف الاساليب شريطة ان يكون ذلك بالدقة الكافية لعدم الاضرار بالحزبيين وتعرضهم لسخط رب العمل قبل ان يكون الحزب من القوة بحيث يفتح معاركه مع رب العمل ويكون المنتصر الحقيقي في النهاية . والسلاح الثاني لرب العمل هو التسريح الكيفي والتعسفي . هذان السلاحان يجب شلهما من يد رب العمل وذلك بالدقة المطلوبة في العمل العمالي ومراعاة هذه الدقة الى أبعد الحدود وعدم فسح المجال لرب العمل كعدو لدود للطبقة العاملة من توقيت المعركة لصالحه ليضمن نجاحها . بل علينا شل اسلحته والاحتفاظ بتوقيت المعركة لنا على ان يكون ذلك بأيدينا حيثما نجده مناسبا . يجب ان يبقى حاضرا في اذهاننا كعاملين في الحقل العمالي انه يجب شل خطة رب العمل في ضرب اي نواة لحزبنا قبل ان تصبح قوة لا يقدر رب العمل على ضربها . فالدقة والوعي اسلحة نحارب بها رب العمل الذي يعتبر في مقدمة مهامه ضرب اي نواة سياسية تقدمية تمثل مصالح العمال حتى لا تكبر هذه النـواة وتصبح قوة لا يستطيع تدميرها . علينا ان نحافظ بكل دقة ووعي على نواة حزبنا في كل معمل وفي كل حقل عمالي حتى نصبح قوة عمالية وسياسية لا يقوى رب العمل على ضربها . بحيث تستطيع هذه القوة الحزبية فتح المعارك مع رب العمل وربحها وتحقيق مطالب العمال وأمانيهم العادلة في محاربة استغلال رب العمل لعماله .

لنذكر دائما وبوعي ان مهمتنا الاساسية هي بناء قوة سياسية في كل قطاع عمالي يكون الحزب قائدا لها حتى نساهم وبجدية في تحقيق اهداف الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

الملاحظة الثانية : لكل قطاع عمالي صفات تجعل له اهمية خاصة في ناحية ما من نواحي النشاط الحزبي ، لذلك لا بد عند دراستنا لنشاطاتنا الحزبية في كل قطاع عمالي ان نتنبه لهذه الميزات الخاصة لكل قطاع حتى نتمكن من الاستفادة منها في نشاطنا الحزبي سواء أكان ذلك في الدعاية للحزب او في التأثير علـى السلطة او محاربة خصوم الحزب والطبقة العاملة او في اي مجال آخر من مجالات النشاط الحزبي . ونذكر بعض الامثلة للتوضيح .

المثال الاول : في هذا المثال نأخذ عمال التنظيفات ـ عمال مصالح الدولة ـ فنجد ان الحزب يجب ان يستفيد في حال اثبات وجوده في هذا الوسط من ان عامل التنظيفات يتمكن وبسهولة بحكم عمله من ايصال المنشورات الحزبية الى اي بيت حتى ولو كان بيت الحاكم نفسه دون ان يثير ذلك اي اشتباه تجـاه الآخرين وذلك بسبب طبيعة عمله . ومن ناحية اخرى نلمس مدى القيمة الكبرى ومدى الضغط الذي يولده اضراب عمال هذه المهنة على السلطة اذ يشعر ويتأثر به كل فرد من افراد ابناء الشعب .

المثال الثاني : هو عمال تصليح الاحذية المنتشرين في الاحياء . ان لمثل هؤلاء العمال اهمية في الدعاية ونشر مبادىء الحزب ونشر ايضا المعلومات التي يرغب الحزب في رواجها بين ابناء الشعب وذلك بحكم عملهم وصلاتهم مع جميع فئات

الشعب .

المثال الثالث : هو سائقي السيارات العامة في المدينة . ان كسب هذه النقابة او عدد من افرادها يجعل في يد الحزب مجالا واسعا لعمل الدعايــــة حيث ان السائقين يتمكنوا بحكم عملهم من ايصال الاخبار والمعلومات المرغوب نشرها الى اكبر عدد ممكن من ابناء الشعب .

وهكذا لو تفحصنا كل مهنة لوجدنا انها بصفة بارزة يمكن ان تكون اساســـا هاما في نشاطنا الحزبي لذا فعلى الحزب تفحص هذه الصفات في القطاعـــات العمالية والاستفادة منها في نشاطات الحزب بين جماهير ابنـــاء الشعب . ان صيغة العمل الحزبي في صفوف ابناء الطبقة العاملة كما هو موضح فيما سبق من قول هي الصيغة الوحيدة التي تعطي لنشاطنا الحزبي افضل مردود في صفوف ابناء تلك الطبقة .

(عام ١٩٦٩)

اللجان النقابية (١)

اللجان النقابية هي العمود الفقري الذي تستند اليه النقابة . وسلامة هذه اللجان شرط ضروري لسلامة النقابة نفسها ، فما لم تكن هذه اللجان سليمة في تركيبها ، وما لم تفهم مهمتها وكيفية تاديتها ، وما لم تقم بتاديتها على افضل الوجوه ، فانها ستكون حجر عثرة في طريق النقابة ، بدل ان تكون خلية حية في جسمها تسهم في تطويرها وتمتين بنيانها .

ان وجود لجنة نقابية في كل مؤسسة امر لا بد منه لتحقيق الارتباط بين النقابة وقاعدتها . واغفال تأسيس هذه اللجان في هذه المؤسسة او تلك يؤدي حتما الى عزلة النقابة عن جزء من قاعدتها العمالية ، ويؤدي في الوقت نفسه الى تعريض هذا الجزء الى الظلم والتعسف . ولما كان من واجب النقابة ان تكون على صلة بكل عضو من اعضائها ، فان هذا الواجب يلزمها بأن تهيء الاداة التي تحقق هذه الصفة في كل مؤسسة يعمل فيها اعضاؤها بغض النظر عن عددهم في تلك المؤسسة . وليست هذه الاداة سوى اللجنة النقابية .

تركيب اللجان النقابية

ان تركيب اللجنة النقابية ـ كماً وكيفاً ـ ذو علاقة مباشرة بقدرتها على القيام بواجباتها ولهذا يتوجب اعطاء هذه الناحية حظها الكافي من الاهتمام عند اختيار اعضاء اللجنة وترشيحهم لها . ومن هنا فان عدد اعضاء اللجنة النقابية يجب ان يكون متناسبا مع عدد عمال المؤسسة . فاذا كان يكفي لمؤسسة صغيرة تضم عشرة عمال ، ان يكون هناك ممثل واحد للنقابة (بدلا من لجنة) فانه لا يكفي لمصنع كبير يتألف من عدة اقسام ويضم مئات العمال لجنة صغيرة في عدد اعضائها .

ويفضل في تركيب اعضاء اللجنة النقابية ان يكون متناسبا مع تركيب عمال المهنة الواحدة والمؤسسة الواحدة ، سواء من حيث المرتبة الطبقية او من حيث طبيعة العمل . اي يفضّل ان تضم اللجنة عمالا . فلذلك لا يضمن تمثيل كل عمال المهنة او المؤسسة وحسب ، وانما يضمن بالاضافة الى ذلك ان تحيط اللجنة بمشاكل كل العمال وتفهمها فهماً دقيقا يسهل لها اداء مهمتها .

وفي المصانع التي تتكون من عدة اقسام ، يفضل ـ الى جانب ما تقدم ـ ان يكون للاقسام من يمثلها في اللجنة . اما في المؤسسات التي تتكون من وحدات صغيرة متناثرة ـ كدوائر البريد والبرق والهاتف مثلا ـ فلا بد من ان يكون عدد اعضاء اللجان كافيا لكي يتمكنوا من زيارة العمال في مقرات عملهم والاطلاع على مشاكلهم وظروف عملهم .

---

١ ـ «الثورة العربية» ، السنة الرابعة ، العدد الاول .

عضو اللجنة النقابية

على ان النقابة يجب ان تدقق تدقيقا جيدا في اختيار ممثليها واعضاء لجانها، ذلك لان سلامة تركيب اللجنة وحسن ادائها لواجباتها من سلامة اختيار اعضائها. ولهذا فان على النقابة ان تختارهم من الراغبين في ممارسة العمل النقابي والمؤهلين له . وهناك عدة شروط يمكن ملاحظتها في هذا المجال . وهي ان يكون عضو اللجنة :

١ ـ راغبا في عمله في اللجنة ومستعدا له ولمتاعبه ومرنا ومتزنا في مواجهة هذه المتاعب .

٢ ـ امينا على مصالح رفاقه وابناء طبقته .

٣ ـ متمتعا بمستوى مناسب من الوعي القومي والطبقي والثقافة النقابية .

٤ ـ مطلعا اطلاعا كافيا على طبيعة العمل في مؤسسته وعلى ظروف هذا العمل ومشاكله .

٥ ـ ذا سمعة حسنة بين العمال ، يعرف اغلبهم او قسما كبيرا منهم معرفة شخصية كما يعرف أحوالهم ومشاكلهم .

٦ ـ مرتبطا مع عمله بمصلحة دائمة ، فالطلبة الذين يعملون لحين تخرّجهم مثلا لا يصلحون لعضوية هذه اللجان ، لان ارتباطهم بالعمل مؤقت . وهذا يؤثر على عملهم في اللجنة كما يؤثر على مواقفهم .

ولا يكفي النقابة ان تحسن اختيار اعضاء اللجان النقابية فقط ، بل عليها الى جانب ذلك ان تراقب نشاطهم وتلاحقهم فيه وتحاسبهم عليه فتقيّم نشاط النشيطين منهم وتتشدد في حساب المقصرين او المسيئين ، فذلك افضل للعمال ولها بالذات . وعلى النقابة ان تتصل ـ بين حين وآخر ـ بالعمال مباشرة وتستفسر منهم عن عمل اللجنة ومواقفها منهم بالاضافة الى استفسارها عن مشاكلهم وتفقدها قضاياهم .

وعلى النقابة ـ فضلا عن كل ذلك ـ ان توثق صلتها بأعضاء اللجان ، وتحكم تنظيمهم وتعمق ثقافتهم ، فتعقد لهم اجتماعات دورية محدودة وموسعة ، وتزودهم بتعليمات واضحة ومدروسة ومنتظمة ، وتشجع مبادراتهم وتطورها وتعمم ما يستحق التعميم منها . ثم على النقابة ان تأخذ اقتراحاتهم مأخذا جديا وتدرسها وتنفذ ما يمكن تنفيذه منها ، وتشرح لهم اسباب عدم امكان تنفيذ ما لا يمكن تنفيذه . وان تقيم لهم الندوات وتعد المحاضرات وتفتح الدورات وتهيء الايفادات .

ان ذلك كله يوطد الصلة بين اعضاء اللجان والنقابة ويعزز ثقتهم بها ويمكّنهم من اداء واجباتهم على نحو اكثر حماسة واندفاعا . كما انه يعمق خبرتهم ويوسع اطلاعهم ويغني ثقافتهم . وبالنتيجة يتعزز موضعهم بين العمال وترتفع مكانتهم فيستطيعون اداء مهماتهم على نحو أفضل .

ان اهمال اعضاء اللجان وضعف الاتصال بهم والاعتماد على حماسهم ومبادراتهم فقط خطأ كبير يؤدي الى فتورهم وتراكم اخطائهم او يؤدي الى غرورهم

ونمو الروح البيروقراطية فيهم وذلك كله يزيد من عزلتهم ومن عزلة النقابةبالتالي.

مهمات اللجان النقابية

يمكن ان نفهم اللجنة على انها نقابة صغيرة ، حدود اختصاصها هي المؤسسة التي تعمل فيها . اما مهماتها فيمكن ان نوجزها فيما يلي :

١ ـ حل المشاكل التي تنشأ بين العمال وبين الادارة ، ورفع مطاليبهم الى ادارة المؤسسة وادارة النقابة معا والعمل على تنفيذها بمختلف السبل القانونية .

٢ ـ توثيق التعاون والتضامن بين عمال المصنع الواحد والمهنة الواحدة ، وتعميق صلتهم بالنقابة وزيادة التفافهم حولها .

٣ ـ العمل على زيادة مهارتهم المهنية وخبرتهم العملية .

٤ ـ تطوير نضالهم الاقتصادي والسياسي وتعميق وعيهم القومي والطبقي.

ولكي تتمكن اللجنة النقابية مُن تأدية هذه المهمات عليها ان تحيط بما يلي :

١ ـكيفية العمل مع العمال والنقابة والادارة .

٢ ـ حقوق العامل وواجباته في نظام المؤسسة التي تعمل فيها وفي قانون العمل والتقاعد وما الى ذلك .

٣ ـ طبيعة العمل وظروفه ومشاكله في نفس المؤسسة .

٤ ـ وضع النقابة وقدراتها وامكانياتها .

٥ ـ أوضاع ادارة المؤسسة وهويتها السياسية واتجاهاتها وموقفها من الطبقة العاملة .

٦ ـ موقف السلطة وامكانياتها والاوضاع الاقتصادية والمالية في البلد .

٧ ـ وضع الطبقة العاملة في القطر على الاقل .

٨ ـ عمال المؤسسة واوضاعهم الاقتصادية ومشاكلهم مع الادارة .

٩ ـ طبيعة العمل النقابي وظروفه.ومشاكله وموقف السلطة منهبشكلخاص.

١٠ ـ تاريخ الحركة النقابية في القطر على الاقل ، ومن المفروض ان تحيط اللجان ايضا بتاريخ الحركة النقابية في الوطن العربي والعالم .

العلاقة بين العمال واللجنة النقابية

ان اللجنة النقابية تمارس عملها بين ثلاث جهات هي : العمال والادارة والنقابة ، ولهذه الجهات مصالح مشتركة واخرى متناقضة . فاللجنة النقابية تؤدي على هذا الاساس مهمة شديدة الخطورة وبالغة التعقيد ، تستلزم الدقة والانتباه الكامل من اعضائها وتعاونهم الكلي .

ان العمال بشكل خاص شديدو الحساسية. ولهذا ينبغي على اللجنة النقابية ان تكسب ثقتهم قبل كل شيء وان تحرص على هذه الثقة حرصا تاما . ان ثقة العمال ـ بعد الظروف التي مر بها القطر ـ غالية وعزيزة ، وما لم تكن اللجنة على صلة يومية بهم ، وما لم تكن هذه الصلة وثيقة وقائمة على الامانة والصراحة والاخلاص للطبقة العاملة ، فان العمال سينفضّون عنها ويعزلونها وينفضّون

بالتالي عن النقابة .

ولكي تكون صلة اللجنة بالعمال وثيقة ينبغي عليها ، اولا ، ان تتعرف على اوضاع كل عامل وتتفهم ظروفه ومشاكله وتجتذبه اليها ، وينبغي على اللجنة ثانيا ان تساعده في حل مشاكله وتتبنى مطاليبه وتسعى الى تنفيذها دونما منة او استعلاء .

ان اللجنة يجب ان تنصت الى اي شكوى يتقدم بها اي عامل . فالعامل لا يتقدم عادة بأية شكوى ما لم تكن جدية بالنسبة اليه . وهو يقيس حرص اللجنة وصدق مزاعمها بمقدار تبنيها لشكواه . ولهذا فانها مطالبة بأن تهتم بها مهما بدت لها . فاذا ما ثبت لها ان العامل محق في شكواه فان عليها ان تلتزم جانبه وتبذل كافة الجهود من اجل استحصال حقه او دفع الظلم عنه ، واذا ثبت لها ان الشكوى خاطئة او مبالغ فيها ، فان عليها في هذه الحالة ان تصارح العامل بذلك بطريقة رصينة ولبقة دون ان تستخف به او تنهره او تجرح مشاعره . وكثيرا ما يصادف اللجان النقابية نماذج عمالية كثيرة التذمر والشكوى ، وعندئذ يجب على اللجنة الا تنفر او تتذمر بل عليها ان تكون صبورة ولبقة في تعاملها مع هذه النماذج . وكثيرا ما يصادف اللجنة نماذج تنطلق في شكواها من زاوية شخصية جدا وربما على حساب مصالح الآخرين ، غير ان ذلك لا يستوجب اية مجابهة فظة ـ بل على العكس يستوجب مجابهة مرنة للغاية . وبسبب ضعف الثقة بالعمل النقابي تفضل بعض النماذج السكوت حتى ولو تعرضت الى اضطهادات . وفي هذه الحالة على اللجنة النقابية ان تمد بينها وبين هذه العناصر جسورا من الثقة والاطمئنان وتستدرجها الى العمل النقابي .

والى جانب ما تقدم فان اللجنة النقابية ملزمة بتبني مطاليب وشكاوى كل العمال بدون تمييز ، ذلك ان النقابة مؤسسة ديمقراطية تخص اعضاءها كلهم مهما كانت هوياتهم السياسية ، ومهما كانت مواقفهم من النقابة. ان التزام اللجنة بهذا الخط كسب للنقابة ذاتها ، لان ذلك سيؤكد لهم أن النقابة لهم كلهم وليست لمجموعة منهم فقط .

هذا يعني ان اللجنة يجب ان لا ترعى مصالح العمال البعثيين او النقابيين فقط ، بل عليها ان ترعى مصالح جميع العمال دون تمييز .

ورغم ذلك ففي كثير من الاحيان يكون من واجب النقابة رعاية مصالح العمال غير البعثيين قبل البعثيين ، للتأكيد لجماهير العمال معنى التضحية في الانتماء للحزب وتجنبا لإثارة الحساسيات التي لا مبرر لها .

وهذا يعني في الوقت نفسه ان من واجب اللجنة ألا تهمل مصالح العمال المنتمين الى حركات واحزاب سياسية اخرى بسبب هذا الانتماء ، بل عليها ان تساوي بينهم وبين الآخرين في نصيبهم من الرعاية وفي ما لهم من حقوق وما يترتب عليهم من واجبات .

وفي كل الظروف ينبغي على اللجنة النقابية ان تميز بين حقوق العمال وواجباتهم وتدفعهم (اي العمال) الى احترام واجباتهم بقدر ما يهمهم الحصول على

حقوقهم . ان العمال العرب بسبب ما تعرضوا له من كبت طويل ومن هدر مستمر لحقوقهم واهمال لمصالحهم يميلون دون شك الى التنصل مما يترتب عليهم من واجبات او هم على الاقل يميلون الى تأديتها بروح من السلبية وضعف الاحساس بالمسؤولية . ولهذا فان من واجب اللجنة النقابية ان تنبه العمال الى المعادلة التي ينبغي ان تقوم بين الحقوق والواجبات .

وللاسباب المذكورة يميل العمال الى المطالبة بحقوقهم دفعةواحدة دونما مراعاة لظروف النقابة او لظروف المؤسسة التي يعملون فيها . وفي هذه الحالة ينبغي على اللجنة النقابية ان توضح للعمال ما يمكن توفيره من هذه الحقوق وما لا يمكن توفيره ، مع تعليل ذلك تعليلا واضحا ومقنعا . اما ما يمكن توفيره ، فعلى اللجنة ان تبذل كل الجهود من اجل توفيره حتى يتم لها ذلك . وأما ما لا يمكن توفيره فعليها ان تجعله ضمن مطالبها البعيدة الى ان تجد الظروف المناسبة لتوفيره . ولنفس الاسباب ايضا يتصور العمال خطأ ان هذا الامر او ذاك هو حق من حقوقهم ، فيجعلونه مطلبا من مطاليبهم . وفي هذه الحالة يترتب على اللجنة ان ترجع الى القوانين والانظمة لتتأكد من قانونية المطلب . فاذا ما تأكد لديها انه قانوني فان عليها ان تطالب الادارة بالاستجابة له . واذا ما تأكد لديها العكس ، فان عليها ان تدرس في هذه المرة مشروعيته ، فان كان مطلبا مشروعا بات عليها ان تطالب بالتعاون مع النقابة بتعديل القانون او النظام بما يضمن الاستجابة للمطلب .

على ان اللجنة النقابية الواعية هي التي تبادر الى معرفة طموحات العمال وتتبناها وتسعى الى تجسيدها ، قبل ان تتحول هذه الطموحات الى مطاليب ، والمطاليب الى مشاكل بين العمال والادارة . غير انها من ناحية اخرى يجب الا تنساق الى الغرق في المطالب الاقتصادية على حساب الاهداف السياسية او العكس . كما انها من ناحية ثالثة يجب ان تكرس جهودها الاساسية للمطاليب الجماعية ، حتى وان ادى ذلك الى تأجيل او اهمال المطاليب الفردية الضيقة .

وليس من شك في ان مشاكل العمال أوسع من ان تكون مشاكل مهنية . ومن هنا فان اللجنة النقابية مطالبة بأن تتبنى كثيرا من المشاكل الخاصة التي تخرج عن حدود ما علاقته بالعمل والادارة . ان الاهتمام بالمشاكل الخاصة للعامل يوطد علاقته باللجنة ويزيد من صميميتها، لانه يشعره بقرب اللجنة منه واهتمامها الخاص به فضلا عن ان هذا الاهتمام يعبر تعبيرا أصيلا عن روح التضامن الطبقي. وفي هذا المجال تستطيع اللجنة وحدها ، او بالتعاون مع عمال المؤسسةومساعدة النقابة ، ان تفعل الكثير . ان بامكان اللجنة ان تساعد العامل في مجابهة ظروفه المادية الصعبة ، فبإمكانها مثلا ان تساعده في مجابهة أوضاعه الطارئة في حالات المرض والولادة والوفاة والاصابة وما الى ذلك ، بل بامكانها ان تساعده حتى في حل مشاكله الشخصية ان لزم الامر وذلك يتوقف بالطبع على نوع المشكلة وقدرة اللجنة على الاسهام في حلها .

ان الحديث عن اسهام اللجنة النقابية في حل مشاكل العمال الخاصة لا يعني

ارغامها وامتصاص وقتها وجهدها بأمور ثانوية ، وانما يعني الرغبة في تقديم المزيد من الخدمات للعمال ، وهذا واجب اكيد من واجباتها . وبديهي ان اللجنة النقابية تستطيع ان تمسك بالحد الفاصل الذي يؤمّن لها عدم الغرق في الامور الثانوية على حساب واجباتها الاساسية .

العلاقات بين اللجنة النقابية والادارة

ان نشوء علاقة موضوعية بين اللجنة النقابية وادارة المؤسسة التي تعمل فيها عامل اساسي من عوامل نجاح عمل اللجنة . ذلك ان انتفاء الموضوعية يوقع الطرفين في مزالق وأخطاء لا حصر لها ويجرهما معا الى مشاكل وخلافات هما في غنى عنها . على ان اللجنة النقابية هي المطالبة اولا بتوفير هذه الموضوعية والحرص عليها بحكم افتقارها الى الصلاحيات والامكانات التي تمتلكها الادارة سواء كان ذلك عن طريق التعامل المباشر اليومي او كان عن طريق لجان العمل المشتركة .

وفي علاقتها مع الادارة ، يتوجب ان تدرك اللجنة النقابية ابتداءً ان ثمة حساسية طبيعية بين اللجنة كلجنة والادارة كإدارة ، فهذه الحساسية يمليها وقوعهما في موقعين مختلفين ، غير ان اللجنة الواعية هي التي تعرف كيف تتلافى هذه الحساسية وتحرص على عدم إذكائها .

وبالمقابل على اللجنة النقابية ان تدرك بأن اية ادارة معرضة لنوازع بيروقراطية ومشاعر وتسلكات معادية للعامل . وكل ذلك طبيعي وليس ممكنا فقط . غير ان اللجنة الواعية هي التي تستطيع بحكمتها وبراعتها ان تخفف من غلواء تلك النوازع وتروّض الادارة على احترام ارادة العمال وحقوقهم وعلى الوقوف موقفا منطقيا من مطاليبهم .

ان اللجنة التي تدرك هاتين النقطتين وتتصرف وفق ما يمليه هذا الادراك ، تستطيع ان تتفادى الكثير من المشاكل وتحقق الكثير من النجاحات بجهود يسيرة، بعكس اللجنة التي تتهور وتتصرف تصرفات طائشة . ولا شك ان وجود لجان العمل المشتركة يمكن ان يوطد الكثير من الامور ويسهّل المهمة الى حد كبير .

غير ان هذا الادراك يكمله تقييم موضوعي للادارة وللاشخاص الرئيسيين فيها وذلك لاننا في مرحلة تفرض وجود ادارات متنوعة في تركيبها الاقتصادي وانحدارها الطبقي وولائها السياسي وواقعها الفكري ، فضلا عن اختلاف اشخاص الادارة العلني (وهو اختلاف طبيعي) في أمزجتهم وتصرفاتهم . وازاء هذا لا بد للجنة النقابية من ان تقيّم الادارة التي تتعامل معها تقييما موضوعيا وان تدقق في سلامة تقييمها ، ثم تتصرف في ضوء ذلك .

ان كثيرا من اللجان تخطىء اذ تتعامل مع ادارة تابعة للقطاع العام مثلما تعامل ادارة تابعة للقطاع الخاص ، وهي تخطىء اذ تتصرف مع ادارة بعثية في اشخاصها الرئيسيين مثلما تتصرف مع ادارة غير بعثية ، وهكذا ان لجنة كهذه تنظر للادارة على ان ولاءها وتفكيرها ومصالحها تناقض بالضرورة ولاء وتفكير ومصالح العمال. وهذه النظرة النمطية ليست خاطئة فقط وانما مضرة ضررا بالغا . اذن فان كل

ادارة تشكل حالة خاصة وينبغي التعامل معها على ضوء الخصوصية .

واكثر من ذلك ان اللجنة النقابية مطالبة بأن تلم" الماماً دقيقا بالقوانين والانظمة التي تخص العمل في المؤسسة التي تنتمي اليها وان تجعل مواقفها وتصرفاتها قانونية ونظامية على الدوام ، الا اذا كانت القوانين والانظمة نفسها مجحفة ، فعندئذ ينبغي ان تناضل من اجل تعديلها بالطرق التي تتلاءم مع حقيقة ان حزبنا هو الذي يقود الحكم .

أجل ان تصرفات اللجنة يجب ان تكون قانونية ونظامية ، لكي تقطع الطريق على ذرائع اعداء الطبقة العاملة ومستغليها . ان اعداء الطبقة العاملة يتصيدون كل هفوة من هفوات ممثليها لكي يتذرعوا بها وينفذوا منها، وهؤلاء في العادة يحسنون تصيد الاخطاء وجمعها واستغلالها في الوقت المناسب ، ومن واجب اللجنة الا تعطيهم مثل هذه الفرص .

واللجنة النقابية مطالبة بعد ذلك بأن تلم" الماماً جيدا بالوضع المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستجابة لأي مطلب من مطاليب العمال ، قبل عرض الطلب ، اذ ليس من المنطق أن تطالب اللجنة بشيء ليس في وسع المؤسسة أن تتحمل تبعاته المالية .

ان محاصرة ادارة ما وارغامها على تحقيق مطاليب لا قِبَل للمؤسسة بتحملها عملية وخيمة النتائج ، لان أضرارها لا تنعكس في النهاية على المؤسسة نفسها فقط ، بل تنعكس على جميع العاملين فيها وعلى الاقتصاد الوطني كله . حقا ان ذريعة (عجز المؤسسة) هي الذريعة الدائمة التي تتشبث بها الادارات المعادية للعمال ، ولكن هذه الذريعة قد تكون صحيحة في بعض الاحيان ولهذا ينبغي ان تلم اللجنة بالاوضاع المالية للمؤسسة لكي تستطيع ان تمحّص ذرائع الادارة .

ويفترض في اللجنة ان تنتبه جيدا الى ان على العمال واجبات ينبغي ان تحثهم على تاديتها مثلما تعرف ان لهم حقوقا تناضل معهم من اجل تحقيقها . ان على اللجنة ان تشجع روح الاخلاص للعمل وتدفع العمال الى مراعاة نظام المؤسسة التي يعملون بها . وفي مرحلة كمرحلتنا هذه لا بد من ان تحثهم على تنفيذ شعار زيادة الانتاج ، وتربط بين هذا الشعار وبين المكاسب التي تتحقق لهم بخاصة وان الشعار نفسه يرتبط ارتباطا مباشرا بالمصلحة الوطنية العليا .

على ان اللجنة من ناحية اخرى يجب ان تحترس من الوقوع في شرك الادارات المعادية للطبقة العاملة . فلهذه الادارات اساليب خبيثة متنوعة تسعى بواسطتها الى استدراج عناصر اللجنة واستمالتها اليها على حساب مصالح العمال . وذلك بأن تقدم لها من المغريات ما يجعلها ذليلة أمامها بحيث لا تستطيع ان تواجهها بمطاليب العمال كما ينبغي ان تكون عليه المواجهة . وبذلك تنعزل هذه العناصر عن العمال وتدان بالتخاذل والمساومة .

ان خطر السقوط في شرك الادارات المعادية للعمال هو اكثر الاخطار احتمالا في ظروفنا الراهنة . ففي الوقت الذي تتمتع فيه الطبقة العاملة وممثلوها بحماية السلطة الثورية وحزبها القائد ، لا تجد هذه الادارات من سبيل غير التودد

الى اللجان النقابية بهدف تدجينها وصرفها عن اداء واجباتها تجاه العمال واستخدامها لتزكية وتبرير مواقعها العدائية . لهذا فان رفض اية لجنة نقابية للاغراءات التي تتعرض لها هو تأكيد على التزامها الثوري وحرصها على مصالح العمال والحركة النقابية ، وهو تعبير في الوقت نفسه عن وعيها لأساليب الادارات المعادية والهادفة الى حرفها .

العلاقات بين اللجنة النقابية والنقابة

قلنا ان اللجان النقابية هي الخلايا النشيطه في جسم النقابة ، ولهذا فان من واجب كل لجنة ان تقيم مع النقابة صلة عضوية متينة ، اذ بذلك فقط تستطيع ان تؤدي دورها وتبرر مشروعية وجودها .

ان الصلة العضوية بين اللجنة النقابية والنقابة هي الصلة الدائمة ، القائمة على ادراك المسؤولية المشتركة والدور الذي يجب ان تلعبه كل منهما . فما دامت اللجنة خلية في جسم النقابة ، فان انفصام الصلة بينهما يعني موت اللجنة من جهة ، ويعني عطلا في جسم النقابة من جهة اخرى . ولهذا كان من واجب اللجنة، كما هو من واجب النقابة ، ان تمتن اللجنة صلتها بالنقابة وتحافظ على حيوية هذه الصلة وفاعليتها .

ولكي تتوطد تلك الصلة فان من واجب اللجنة :

١ ـ ان تطلع النقابة بشكل دقيق منتظم على أوضاع المؤسسة التي تعمل فيها وتعطيها صورة شاملة وامينة عن تلك الاوضاع وتوضح لها المشاكل القائمة في المؤسسة واسبابها وتتشاور معها في طرق علاجها .

٢ ـ ان تنقل للنقابة آراء العمال في تلك المشاكل ومطاليبهم ، بالاضافة الى آراء الادارة وحججها ومدى استعدادها للاستجابة .

٣ ـ ان تلتزم بتعليمات النقابة وأن تنفذها تنفيذا مرنا واعيا .

٤ ـ ان تنقل للعمال تعليمات النقابة ورأيها في مطاليبهم وجهودها في سبيل اقناع الادارة بالاستجابة الى هذه المطاليب .

٥ ـ ان تعطي للعمال صورة عامة عن نشاطات النقابات وانجازاتها في المؤسسات الاخرى ومواقفها من المشاكل الناجمة في تلك المؤسسات .

ان علاقة اللجنة بالنقابة ليست علاقة تبعية ، بل علاقة قائمة على التضامن والمسؤولية المشتركة ، ولهذا فان من واجب اللجنة ان تراقب النقابة وتلاحقها حول الامور المطروحة عليها وتتابعها فيها ، وتحثها وتنتقدها ان لزم الامر ، كما ان من واجبها بالمقابل ان تتقبل الحث والنقد فيها ان هي اهملت او اخطأت . وذلك كله يساعد لا على اداء الواجبات على نحو افضل وأسرع فقط، وانما ينمي بالاضافة الى ذلك موضوعية العلاقة بينهما وديمقراطيتها .

ان كلا من اللجنة والنقابة مسؤولة عن دورها امام الاخرى ، وينبغي على كل منهما ان تتحمل هذه المسؤولية على احسن الوجوه . غير ان على اللجنة ان تنتبه جيدا الى حدود دورها فلا تخرج عنه ، لان اي خروج من شأنه ان يشكل

تجاوزا على النقابة وإلغاءً لجانب من دورها فضلا عن انه يسيء الى العلاقة بينهما ويعرقل عملهما معا وهذا بطبيعة الحال ينبغي ان لا يؤثر على مبادرات اللجنة فيدفعها الى التواكل والجمود والتنصل ، بل ينبغي ان يرسم لها الحدود الطبيعية والمشروعة لتلك المبادرات .

ان حق اللجنة في المبادرة طبيعي ومحفوظ ولكن هذه المبادرة يجب الا تخرج عن حدود الخطة العامة للنقابة او ان تتنافر معها، واذا ما اتخذت المبادرة، فينبغي اطلاع النقابة واستحصال تأييدها لها .

على ان أخطر ما يمكن ان تقع فيه اللجنة من أخطاء هو الانعزال . فبين ضغوط مطاليب العمال وبطء الاستجابة لهذه المطاليب ، يمكن ان يتولد عن اللجنة شكوك بأن النقابة مهملة او غير جادة في العمل من اجل تحقيقها ، الامر الذي يدفعها الى التذمر ، واستمرار هذا التذمر يدفعها الى اليأس والانعزال عن النقابة. ان اللجنة النقابية يجب ان تتحلى بدرجة عالية من الصبر والمرونة والتفهم وطول النفس ، فاليأس والانعزال عن النقابة لا يمكن ان يفضيا الى نتيجة ايجابية بل هما على العكس سيزيدان في ارباك النقابة وإضعاف موقفها وموقف اللجنة نفسها .

ويتصل بهذا ويقود اليه ان بعض اللجان تتصرف في بعض الاحيان كما لو انها تريد ان تبرىء ذمتها وتسجل موقفا امام العمال على النقابة . وذلك بأن تكثر تحت ضغطهم من رفع المذكرت حول تحقيق مطلب ما تعرف هي جيدا صعوبة أو استحالة تحقيقه في الوقت الراهن . ان هذا التصرف لا يمكن ان يدل الا على عدم أهلية اللجنة وضعف مقدرتها القيادية وعجزها عن مصارحة العمال وافهامهم. وفي اثناء هذا يحدث ان تختلف اللجنة مع النقابة وتصطدم بها تحت شعار «مصلحة العمال» وبادعاء (عجز اللجنة عن تحمل المزيد من الضغط او ما الى ذلك من أعذار) . ان الاختلاف مع النقابة شيء طبيعي وممكن الوقوع ، غير انه يجب ان لا يتطور الى اصطدام . واذا ما تطور اليه فيجب عدم الانفعال فيه وإلا فانه يقود الى نتائج وخيمة ، بخاصة اذا تأخر حسمه . ولهذا فان حسم الخلافات امر ضروري للغاية ويجب القيام به منذ البداية .

ان حسم الخلافات التي تحدث بين اللجنة والنقابة يمكن ان يتم من خلال اللقاءات المشتركة القائمة على روح من التعاون والفهم المشترك والتحلي بالمرونة والخلق النضالي . اما اذا لم تنجح اللقاءات المشتركة في حسم الخلافات فثمة الاتحاد العام للنقابات وثمة المنظمة الحزبية المختصة وهما هيئتان مؤهلتان للنظر في الخلافات وحسمها بأنجح الاساليب . على ان هذا يجب ان لا يدفع اللجان الى إشغال الاتحاد او المنظمة الحزبية بكل صغيرة وكبيرة ، وانما يعني فقط الرجوع اليهما عند استحكام الخلاف وتعذر حله .

العلاقات بين اللجنة النقابية والمنظمة الحزبية

من الثابت والمعروف ان العلاقة بين اللجنة النقابية والمنظمة الحزبية هي علاقة غير مباشرة ، ذلك ان اللجنة ليست منظمة حزبية في طبيعتها ومهماتها ،

علاقتها تتصل بالنقابة مباشرة حتى وان كان جميع اعضائها من الحزبيين .

اما المنظمة الحزبية فان لها مهمات اخرى هي مهمات اية منظمة حزبية . ولذا فان من الخطأ ان تتوجه اللجنة بشؤونها اليها بدل ان تتوجه بها الى النقابة، ففي ذلك الغاء لدور النقابة وتجاوز اختصاصاتها ، فضلا عما فيه من امتصاص لجهد المنظمة الحزبية ووقتها ورغبتها في الانصراف الى مهماتها الرئيسية .

ان الذي يحدث خطأ في بعض المؤسسات هو ان البعثيين يتجهون بشؤونهم النقابية الى منظمتهم الحزبية بدل ان يتجهوا بها الى اللجنة النقابية ، وان اللجنة بدل ان تتجه للنقابة تفعل مثلما يفعل هؤلاء العمال . وبذلك يستهلك وقت الاجتماعات الحزبية في امور يمكن حلها على صعيد اللجنة او النقابة . وبذلك ايضا لا ينتبه اعضاء اللجنة الى كثير من الاخطاء التي وقعوا فيها ، وخسروا بالاضافة الى ذلك كثيرا من المبادرات التي كان يمكن ان يفيدهم بها رفاقهم العمال البعثيون .

حقا ان الصفتين الحزبية والنقابية اللتين يتمتع بهما العمال البعثيون قد تؤديان الى نوع من التداخل بين العمل الحزبي والعمل النقابي . الا ان هذا التداخل الطبيعي لا ينسينا الحدود الدقيقة الفاصلة بين العملين .

اذن فمن الواجب التمييز بين مهمات اللجنة النقابية ومهمات المنظمة الحزبية، والالتزام بحدود هذا التمييز وعدم إشغال المنظمة الحزبية بالشؤون النقابية ، الا حين تعجز اللجنة وتعجز النقابة عن التوصل الى نتيجة .

(ايار ١٩٧٢)

حول العمل النسائي ونضال المرأة (١)

سنحاول في مطلع هذه الدراسة عرض مختلف وجهات النظر حول وضع المرأة في المجتمع . ومن ثم تلمس وجهة نظر الايديولوجية العربية الثورية حول هذه المشكلة وما يمكن ان يطرح على اساسها من خطوط اساسية تلقي الضوء على حلول هذه المشكلة المعقدة التي تعتبر احدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها الثورة العربية في سيرها بغية حل التناقضات القائمة في المجتمع العربي واقامة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد .

يقول نابوليون : «أن الطبيعة حكمت على النساء بأن يكنّ خادعات لنا» .

ويقول لينين : «بدون المرأة لا يمكن ان تنجح ايه حركة شعبية ولا يمكن تحقيق الاشتراكية والمجتمع الشيوعي» .

وتقول المنطلقات النظرية للمؤتمر القومي السادس في حزبنا :

«ان الممارسة الكاملة للديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع، لذا اصبح تحرير المرأة العربية ضرورةديمقراطية بالاضافة الى كونها ضرورة انسانية . ان النظرة الدونية الى المرأة جزء لا يتجزأ من ايديولوجية المجتمع الاقطاعي ـ العشائري ولهذا فان تحرير المرأة يقع في راس مهمات الثورة القومية الاشتراكية ، وان بناء مجتمع عصري ديمقراطي متحرر لا يمكن ان يكون تاما وسليما الا اذا واجه قضية تحرير المرأة مواجهة مبدئية شاملة وجريئة . وان التعليم وحده لا يمكن ان ينجز مهمة تحرير المرأة على نحو ثوري . وان الاستسلام للتطور العفوي لقضية تحرير المرأة ، سيجعل جوانب سير التطور العربي مختلفة وغير متجانسة ، وان البناء الاشتراكي للمجتمع سيكون مشوها وهجينا اذا لم تحل قضية تحرير المرأة في المجتمع العربي حلا جذريا . لان الاشتراكية هي حل لمشكلة الانسان رجلا كان ام امرأة .

ان انحسار النفوذ الاستعماري ، وتفكك النظام الاقطاعي العشائري وانتشار التعليم ، قد دفع بقضية تحرير المرأة خطوات الى الامام . الا ان المجتمع الاشتراكي هو وحده الذي يوفر ظروفا موضوعية لتحرير المرأة على نحو سريع وجذري .

ان الحزب والسلطة الثورية يجب ان يعملا على مكافحة العقلية السلبية تجاه المرأة وان يعملا لتصفية آثار الافكار الرجعية وان يحولا هذا الكفاح الى أسلوب عملي تطبيقي يتيح لها المساهمة الفعالة في الحياة العامة وفي النضال . هذه المساهمة الفعلية هي التي ترفع كل القيود التي تمنع تطور المرأة وتفتح شخصيتها الانسانية ، الا ان الحزب والسلطة الثورية مطالبان في الوقت نفسه بالوقوف في وجه المفاهيم السطحية الشكلية البورجوازية لتحرير المرأة ، المنافية

---

١ ـ «الثورة العربية» ـ السنة الاولى ، العدد السابع .

للجوانب الايجابية في التقاليد العربية والمعرقلة في الوقت نفسه لقضية البناء الاشتراكي .

ان حرية المرأة الحقيقية لا يمكن ان تتوفر الا بالنضال على جبهتين : النضال ضد الاطر والتقاليد والعادات المتخلفة ، والنضال ضد المفهوم البورجوازي الشكلي للحرية وربط هذا المفهوم الجديد لحرية المرأة بقضية البناء الاشتراكي للمجتمع العربي .

والآن سنأتي لعرض ومناقشة وجهات النظر المتعددة حول «المرأة» .

اولا ـ وجهة النظر البيولوجية

وهي وجهة النظر التي يحاول انصارها تعريف المرأة من خلال معطيات علم الحياة (البيولوجيا) وتحدد مكان المرأة في المجتمع انطلاقا من الوضع البيولوجي.

ان النظرات المختلفة والآراء المتعارضة جميعا والتي تفسر المرأة وتحدد مكانها في المجتمع انطلاقا من الوضع البيولوجي هي نظرات خاطئة . صحيح ان الجسم هو وسيلة تمكن الانسان من العيش في العالم ولكنه، اي التركيب الجسدي للانسان، ليس بكاف وحده لتحديد وضع الانسان في المجتمع وعلاقته به .. ان المعطيات البيولوجية هي احد المفاتيح التي تسمح لنا بفهم المرأة ولكنها لا تقرر مصيرها نهائيا ، وهذه المعطيات لا تكفي لتحديد التمايز بين الجنسين ولا تفسر لماذا تعتبر المرأة «الجنس الثاني» كما لا تحكم عليها بأن تحافظ والى الابد على هذا الدور . وعندما تأخذ احدى المعطيات الفيزيولوجية مغزى لها فان هذا المغزى يبدو لنا مرتبطا بأشياء كثيرة اخرى . ويجب الرجوع الى قرائن اخرى اقتصادية واجتماعية وتاريخية كيما نعرف موضوع «الضعف لدى المرأة» .

ان علاقة الرجل بالمرأة هي علاقة جدلية . ان المرحلة الاعلى لموقف كل من الرجل والمرأة ـ وهي المرحلة التي يولد فيها كائن جديد يتجاوز كلاً من الاثنين ـ ان هذه المرحلة هي وليدة لتعارض كل من الموقفين والذي لا بد له في النهاية من تحقيق الانسجام الكامل والذي ينشأ في التركيب الجديد للانسان الجديد .

نستطيع الاستخلاص من هذا بأنه يجب علينا ان نفسر المعطيات البيولوجية على ضوء مجموعة العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية . ونستطيع ان نقرر بأن خضوع المرأة لواجب النوع وحدود امكانياتها الفردية هي وقائع بالغة الاهمية. فجسم المرأة هو احد العناصر الاساسية التي تفسر وضعها في هذا العالم . الا انه لا يكفي وحده لتعريفها . ان النقص العضلي الذي كان يبعد المرأة عن وسائل الانتاج وعن الانتاج المباشر ، عندما كان العمل يتطلب مجهودا عضليا ، قد حل الى حد بعيد في عالمنا الراهن ، فلقد حلت الآلة محل الانسان في ذلك ولم يبق من مبرر لبقاء المرأة بعيدة عن عملية الانتاج ، كنتيجة لتلك النظرة ولذلك الوضع .

ثانيا ـ وجهة نظر علم التحليل النفسي

او بالاحرى وجهات النظر المتعددة لعلم التحليل النفسي ، اذ ان وجهات نظر

جديدة قد جدت عند بعض العلماء النفسيين وطورت كثيرا نظرتهم الى الانسان .

ان المكان الذي يحتله الاب في الاسرة والافضلية العامة للذكور في التربية... كل هذا يوطد فكرة تفوّق الرجل لدى المراة . الا انها بفضل الامومة تجد في طفلها ما يعيد التوازن ويكسبها نوعا من الاستقلال .

ان النقد الاول الذي يوجه الى فرويد بشكل اساسي يدور حول المنهج الذي اعتمده وبنى عليه نظرياته . اذ ان هذه النظريات بناها فرويد بناء على حالات مرضية واننا لنجد انه من غير المقبول علميا بناء نظرية كلية من خلال استنتاجات مبنية على حالات مرضية وجزئية شاذة .

اما ادلر ويونج فقد تقدما وتخطيا فرويد ، حين نظرا الى الانسان ككل واعتبراه كائنا تحركه دوافع عديدة وربطا بين الانسان والمجتمع وبين الجنس بالاضافة الى اثر العقل الجمعي (اي العقل العام او الضمير العام للمجتمع بما يتضمن من عادات سائدة وتقاليد وانواع من التفكير) .

الا اننا نعتقد بأن علم التحليل النفسي حتى بتخطيه ذاتية الانسان الفرد الى المجتمع والربط بينهما ، كما فعل ادلر ، فانه ظل مقصرا عن النظر الى القضية من جميع جوانبها ونقصد بذلك اهماله لاثر التكوين الاقتصادي للمجتمع السائد في مرحلة تاريخية معينة واثر هذا التكوين وانعكاساته على وعي الانسان والعلاقة الجدلية بينهما .

ان نظرة تاريخية مقارنة الى كل من المجتمعات الراسمالية والاشتراكية ، ترينا العلاقة الجدلية بين التكوين الاقتصادي والتفكير السائد او الوعي الاجتماعي. ان القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الاشتراكي لترتبط ارتباطا وثيقا بالاساس الاقتصادي للنظام والقائم على الملكية الجماعية . ولقد استطاع المجتمع الاشتراكي حل مشكلة المراة على الشكل التالي :

١ ـ جعله العمل وليس المال الوحدة التي يحدد على اساسها مركز اي فرد في المجتمع .

٢ ـ حل التناقض القائم بين ضرورة اسهام المراة في العمل الانتاجي المباشر خارج البيت وبين عملها داخل البيت كربة بيت وقيامها بأعباء الخدمة المنزلية ، وذلك بأن جعل من «الخدمة» عملا اجتماعيا وجماعيا يشارك به الجميع. فالمطاعم جماعية ومؤمّنة للجميع وبيوت العناية بالاطفال موجودة بشكل عام لكل من يعمل بدون استثناء .. الخ .

اما بالنسبة للمجتمعات الراسمالية فاننا نجد وضع المراة على عكس ذلك تماما . ان المراة الاوروبية في المجتمعات الراسمالية الاكثر تقدما لا تزال تشعر ويشعر المجتمع بانخفاضها عن مستوى الرجل وتبعيتها له ونراها غير مستقرة نتيجة لذلك ، فالتناقض لا يزال قائما وهو تناقض غير طبيعي ويظهر بميل المراة الى الظهور بمظهر الخشونة تقليدا للرجل ومحاكاة له وبميلها العكسي كذلك الى الاعتناء بمظهرها للظهور كما يريدها المجتمع اي كأنثى وربة بيت . في حين اننا نرى ان المراة في المجتمعات الاشتراكية ينظر اليها كإنسان مساو للرجل وهي

تساهم مساهمة جدية في الحياة العملية . ونرى كذلك بأن وضع الاسرة وضع مستقر على عكس ما يتراءى لنا في المجتمعات الراسمالية .

ان كل هذا يؤكد لنا اثر التكوين الاقتصادي للمجتمع على التفكير الانساني ، هذا العامل الذي اهمله علماء التحليل النفسي .

ثالثا ـ وجهة نظر المادية التاريخية

وهي تخالف وتتجاوز بنفس الوقت ، الكثير من المعتقدات المتعسفة بحق المراة . فهي تعتبر ان الانسانية ليست نوعا حيوانيا بل هي واقع تاريخي . ولا يتاثر الانسان بالطبيعة تأثرا سلبيا بل يحاول السيطرة عليها وتوجيهها وفقا لحاجاته ومصالحه . ومحاولته هذه في السيطرة عليها ليست عملية ذاتية وانما تجري بصورة موضوعية . لذلك لا يمكن اعتبار المراة فقط ككيان عضوي . والمعطيات البيولوجية تكتسب اهميتها وتأخذ قيمة محسوسة ضمن العمل . وان شعور المرأة بذاتها يعكس وضعا يتعلق بالتكوين الاقتصادي للمجتمع . هذا التعبير الذي تعبر عنه درجة تطور الانسانية الفني (التكنيكي) .

ان انجلز يسرد تاريخ المراة في كتابه «أصل الاسرة والعائلة والملكية الخاصة» ويظهر ان تاريخ المراة مرتبط ارتباطا اساسيا بتاريخ التكنيك ويشرحه بالشكل التالي :

«في العصر الحجري ، لما كانت الارض مشاعا بين افراد القبيلة ، كانت قوة المراة كافية للعمل في المزارع ، فكان هناك تقسيم متساو للاعمال بين الرجل والمراة ، الرجل يصطاد والمراة تبقى في المنزل حيث تقوم بالاعمال الانتاجية كالنسيج والعمل في الحقول ، وبالتالي كان لها دور كبير في الحياة الاقتصادية. ولما اكتشفت المعادن واخترع المحراث واتسع نطاق الاستثمار الزراعي ، ظهرت الملكية الفردية. فصار ممكنا للرجل ان يصبح سيدا للعبيد والارض وأصبح ايضا مالكا للمراة . ذلك هو الانكسار التاريخي الكبير للجنس النسائي وانه ليفسر بالثورة التي طرات على تقسيم العمل نتيجة لاختراع وسائل جديدة للانتاج : ان العمل المنزلي الذي كان يضمن للمراة استقلالها في السابق لانها كانت تشارك الرجل في عملية الانتاج المباشر ، صار يضمن سيطرة الرجل ، لان العمل المنزلي لم تعد له سوى قيمة ثانوية جدا امام عمل الرجل المنتج . حينئذ حل الحق الابوي محل الحق الاموي وظهرت الاسرة الابوية القائمة على الملكية الفردية ، وفي مثل هذه العائلة اصبحت المراة مضطهدة. ولا يمكن للمراة ان تتحرر الا حينما تستطيع الاسهام الى حد بعيد في الانتاج ولا يستدعيها العمل المنزلي الا بصور طفيفة ، وهذا لن يصبح ممكنا الا ضمن مجتمعات الصناعة الكبرى الحديثة التي لا تفسح المجال لعمل المراة فحسب بل تتطلبه بصورة ملحة» .

«ان مقاومة وتحفظات النظرية الابوية الراسمالية هي التي تحول دون تحقيق المساواة في كثير من البلاد وحينما يحل المجتمع الاشتراكي في العالم كله فلن يكون هناك رجال ونساء بل عمال متساوون فيما بينهم» .

لقد ابرزت المادية التاريخية والماركسية بشكل عام ، حقائق اساسية وذات اهمية بالغة اهمها :

١ ـ انها اعطت القيمة الكبرى للانسان في محاولته للسيطرة على الطبيعة وتوجيهها طبقا لحاجاته ومصالحه ، وجعلت من العمل مصدرا للقيمة وبذلك تكون قد ساهمت مساهمة كبرى في عملية الغاء استغلال الانسان للانسان واعادت الاعتبار للطبقات الكادحة المستغلة والتي تشكل اغلبية الشعب . وهي بفلسفتها المادية الجدلية قد تجاوزت وعارضت الفلسفات القديمة والتي كانت تبرر الاستغلال الطبقي من قبل فئة قليلة العدد غير منتجة .

٢ ـ وبالنظر الى قضية تحرير المراة من استرقاقها الطويل ، فقد اعطتها الماركسية حقها عندما اشارت الى ان رغبات الكائن تأخذ شكلا محسوسا بحسب الامكانيات المادية التي تعرض له خاصة تقدم التكنيك ، وبأن المعطيات البيولوجية تكتسب اهمية حسب التكوين الاقتصادي السائد في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع ، وهي بذلك تكون قد تجاوزت النظريات المجحفة التي تريد ان تبقي المراة في عبوديتها وتبعيتها بانية نظرياتها على اساس الجنس والنوع فقط .

غير ان انجلز في عرضه لتطور التاريخ البشري وفي استنتاجاته قد عمم وتعسف في تعميمه وذلك عندما بنى هذه التعميمات والاستنتاجات من خلال معالجته لثلاث مناطق في العالم وهي : بلاد الاغريق والرومان والجرمان . اما المناطق الاخرى من العالم فاما انه لا يذكرها اطلاقا او يتعرض لها بصورة عرضية غير كافية لاثبات صحة التعميم .

ومن ناحية اخرى فان انجلز وماركس قد ذكرا خمس مراحل تاريخية لتطور التاريخ البشري واكدا على ان جميع المجتمعات قد مرت بها وبيّنا بالتالي تحليلاتهما لوضع المراة من خلال عرضهما لهذه المراحل الخمس ومن خلال تحليلهما الاول في حين انهما لم يتسن لهما دراسة باقي المجتمعات . وحتى لو سلمنا جدلا بأن انكسار المراة التاريخي واستغلالها ابتدأ مع ظهور الملكية الفردية والتقسيم الاول للعمل فاننا وبمنطق علمي لا نستطيع التعميم .

ما يمكننا ان نقرره الان بصدد موضوعنا عن المراة هو ان رغبات الكائن الانساني تأخذ شكلا محسوسا لها بحسب الامكانيات المادية التي تعرض له خاصة تقدم التكنيك ، وان هناك علاقة جدلية قائمة بين هذا التقدم التكنيكي او الحالة الاقتصادية السائدة وبين القيم الاجتماعية السائدة في مرحلة تاريخية معينة ، وان المعطيات البيولوجية تكتسب اهمية حسب التكوينين الاقتصادي والاجتماعي السائدين في هذه المرحلة .

بعد ان عرضنا وجهات النظر المتعددة حول «قضية المراة» وناقشنا كلا منها على حدة ، سنحاول الان وضع بعض الخطوط التي ترشدنا كما قلنا آنفا الى حل هذه المشكلة .

هنالك منظاران ينبغي علينا النظر من خلالهما الى «المراة» .

اولا : من حيث كونها كائنا انسانيا .

ثانيا : من حيث كونها عضوا في المجتمع : عليه واجبات وله حقوق هي نفس حقوق الرجل .

وعلى ذلك فباستطاعتنا ان نقرر تبعا لهذا كله وانطلاقا من هذين المنظارين الامور التالية :

اولا : ان تحرير المراة في المجتمع العربي وفي العالم بشكل عام لا يتم الا بتحرير المجتمع من مستغليه . لذلك فان تحقيق المجتمع الاشتراكي العربي الموحد هو الكفيل وحده بخلق الظروف الموضوعية لتحرير المراة .

ثانيا : بدون تحرير المراة لا يمكن نجاح وتحقيق الثورة الاشتراكية واقامة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد . نظرا لكونها تشكل نصف مجموع الشعب ولكونها كذلك القطاع الاكثر اضطهادا من الطبقات الكادحة ولها مصلحة حقيقية بالثورة وبالسير بها الى نهايتها .

ثالثا : ان المراة اضطهدت وما زالت مضطهدة من قبل الرجل (باستثناء المجتمعات الاشتراكية) وهي في صراع دائم مع سلطته ومحاولاته في فرض هذه السلطة عليها وابقائها تابعة له . لكن هذا الصراع يعبر ، في الحقيقة ، عن تناقض ثانوي . اما التناقض الاساسي فهو التناقض القائم بين المراة الكادحة المستغلة كجزء من الطبقات الكادحة المستغلة وبين الطبقات المستغلة من بورجوازية تجارية ناشئة واقطاع سياسي غير منفصل عنها والامبريالية العالمية من ورائها .

- ان الحركة الثورية ما لم تجعل نضالها العملي موجها نحو القضاء على التناقضات الاساسية ستقع حتما في منزلقات تعطل تقدمها وتحولها عن خطها الشعبي الاساسي وبذلك تكون قد خدمت الحركة البورجوازية خدمة جلى ووضعت مصير الثورة بين اياديها القذرة .

رابعا : ان العمل على كشف والغاء التناقضات الاساسية في مجتمعنا العربي واعتبار هذه التناقضات المنطلق الذي يحدد استراتيجية الثورة ولمرحلة طويلة يجب ان لا يغيب عن بالنا ابدا ، كحركة ثورية واعية، المهام المرحلية والشعارات التكتيكية التي عليها ان ترفعها وتناضل من اجلها ، ولكن كجزء غير منفصل عن نضال عموم الطبقات الكادحة . (مثلا : ان المطالبة بحقوق متساوية للمراة بالرجل دون طرح قضية النظام ككل لا يخدم الا الحركات البورجوازية التي تتصدر مثل هذه الدعوات املا في امتصاص النقمة الشعبية وفي افراغ الدعوى من بعد ذلك لافتقاد الثقة بينها وبين الجماهير . ومن جهة ثانية فان طرح قضية النظام ككل بشكل عشوائي دون الطرح المسبق لشعارات تكتيكية يضع الجماهير الشعبية بمواجهة مباشرة مع اعدائها لضرب الثورة وتستطيع الحركات المعادية للشعب استغلالها لصالحها) .

خامسا : قلنا سابقا ان وجود الحزب الثوري ضرورة عملية لنجاح الثورة وتحقيق اهداف المجتمع . فهو الذي يعبد الطريق لقوى المجتمع التقدمية التي تشكل النساء الكادحات جزءا هاما منها . ونؤكد هنا بأن اية حركة ثورية ما لم تستطع ان تضع في اعلى مهماتها مهمة تنظيم النساء الكادحات ، وان تدخل الى

صفوفهن وتجعلهن ينضوين تحت قيادتها وتضعهن تحت تأثيرها المباشر وتهيئهن للنضال القومي والطبقي بقيادتها ، فهي لن تستطيع ان تنجح بتحرير المجتمع العربي بكامله وتحقيق النظام الاشتراكي حيث تتكافأ فيه الفرص للجميع دون تفريق .

سادسا : ان عدم مساهمة المراة بصورة مباشرة في الانتاج هو العامل الرئيسي الذي جعل منها كائنا عديم القيمة ولا منفعة لوجوده ـ لذلك فانه من مهام الحركة الثورية في مرحلة النضال السلبي (اي قبل استلام السلطة) دفع المراة الى العمل ، كخطوة اولى نحو تحقيق شخصيتها المستقلة واعادة الثقة الى نفسها وبالتالي دفعها باتجاه الثورة ـ اذ ان بلوغ مرحلة النضج الثوري والالتزام العقائدي يسبقه المراحل التالية :

١ ـ الشعور بعدم الاستقرار وبوجود تناقضات ما تزال مشوشة ومبهمة وما يتبع ذلك من معاناة فردية تتخذ اشكالا غير واعية ، وتكون السمة المميزة لهذه المرحلة عدم الثقة بالنفس وبالقدرة على المواجهة والتعبير .

٢ ـ المراقبة السلبية للحركات التي تنوي إحداث التغيير في المجتمع يتبعها الدخول في نقاشات استفهامية واستنتاجية مع اعضائها واعتماد الاسلوب المعارض لكل منها .

٣ ـ الانسجام المعقول مع احدى هذه الحركات فكريا وعمليا وما يستتبع ذلك من اعادة الثقة الى النفس ومن الشعور بالقدرة الفائقة على التغيير نظرا لما تعطيه الروح الجماعية من قوة للفرد في المواجهة .

سابعا : ان العمل وحده غير كاف لتحقيق استقلالية المراة واعادة الثقة الى نفسها وبالتالي دفعها باتجاه الثورة ، وفي مرحلة النضال السلبي يجب ان يكون متلازما مع عملية التوعية المنظمة من قبل الحزب الثوري ـ فالتمرد على القيم المتحجرة للمجتمع لا يمكن ان يتم بعملية فردية عشوائية وسيسحق حتما . ومن جهة ثانية ان عمل المراة خارج البيت ليس كافيا لتخليصها من عبوديتها فهي ما تزال تخضع للقيم القديمة التي يفرضها عليها المجتمع : ان الزوج هو المسؤول وحده عن القيمة المادية التي تأخذها المراة لقاء كدها وجهدها وهو وحده الذي يجب ان يسيس امور البلد ... وهو وحده الذي يقرر وما عليها سوى الخضوع، هو وحده الكائن الاجتماعي وأما هي فهي (آلة) نشيطة تعمل بكد داخل جدران البيت . لذلك نقول ان عملية التوعية المنظمة يجب ان تكون متلازمة مع دفع المراة باتجاه العمل في مرحلة النضال السلبي ، فالعمل هو وسيلة لتحقيق تمردها وليس غاية بحد ذاته .

اما في مرحلة ما بعد الاستيلاء على السلطة فعلى الحزب الثوري ان يهيء جوا موضوعيا للمراة يحقق لها استقلالها وتحررها ويبعدها بالاخص عن شؤون الخدمة المنزلية التي تأخذ منها كل وقتها وجهدها ويحيلها الى كائن يجتر عمله بقوة الاستمرار دون اي تفكير .

ثامنا : ان عملية التوعية الاجتماعية المنظمة يجب ان تشمل في الحزب

الثوري الرجال والنساء معا . ان عقلية النظام الراسمالي والاقطاعي المستغِل لا تزال موجودة وبقوة في صفوف حزبنا ، هناك اتجاه نجده بين صفوف الحزب ينادي باستبعاد المرأة عن العمل الحزبي والمبرر لذلك هو فشل الفتاة العقائدية في النجاح نجاحا كافيا في العمل النضالي . ويحكم اصحاب هذا الاتجاه على المرأة بشكل عام نتيجة لهذا الفشل بالعقم والجمود . ان هذه العقلية عقلية متخلفة وذلك لانها تتعامى او تقفز عن الاسباب الكامنة وراء صورة الاشياء وهي متخلفة كذلك لانها لا تبحث في المحرك الاساسي وفي الاسباب الكلية التي تؤدي بمجموعها الى خلق وضع اجتماعي معين .

أما الاشكال الاخرى لعقلية التخلف التي قد توجد في الحزب فتظهر في الاتجاهين التاليين :

١ ـ الاتجاه الاول يدعو الى ضرورة بقاء المرأة في البيت فقط وبأن عالمها الوحيد هو عالم البيت داخل جدرانه .. اما عالم الرجل فهو العالم الخارجي : عالم العمل والسياسة والاجتماع ... الخ .

٢ ـ الاتجاه الثاني ، ويبدو أقل حدة في الشكل ، اما من حيث الاساس فلا يختلف عن المنحى الاول وهو يدعو الى ضرورة مساعدة الجنس القوي (اي الرجل) للجنس الركيك (المرأة) وعلى المرأة ان تقبل بالرجال المتفوقين عليها بنية وعقلا والمولودين لاصدار الاوامر والقيادة ، وهو يبقي لها مهمة التنفيذ هذا اذا تساهلنا معها .

ان الاسباب التي ولدت هذين الاتجاهين هي باعتقادنا :

أ ـ عدم استيعاب الموقف النظري والعملي الذي يتطلب النضال من اجل تحقيق الاهداف الثلاثة : الوحدة ـ الحرية ـ الاشتراكية .

ب ـ عدم استكمال فهم دور الحزب الثوري في مرحلتي النضال السلبي والايجابي وعدم تطابق الفكر مع الممارسة العملية وتسرب المفاهيم والنظرات المتخلفة وورواسب الواقع وتناقضاته الى داخل الحزب .

ج ـ ضعف العلاقة القائمة بين الحزبي وحزبه من جهة وعدم صحتها من جهة ثانية (مثالا على ذلك علاقة زوجة الحزبي بالحزب هي في اكثر الاحيان علاقة غير مباشرة وهي نتيجة لعلاقة زوجها بالحزب وليس نتيجة ايمان صحيح واع) .

اما السبب الرئيسي ، باعتقادنا ، الذي دفع حزبنا الى الازمة التي نعاني منها الان فهو يعود الى التركيب الطبقي لحزبنا، هذا التركيب الذي يتكون بأغلبيته من البورجوازية الصغيرة بما تتسم عقليتها من غرور وارتجال وتردد ومن النظر بمنظار الوصاية الى الجماهير الكادحة ، وعدم الجدية في العمل ، ذلك نظرا لكونها لا تشكل طبقة واضحة ومحددة المعالم .

ان الحركة الثورية التي اخذت على عاتقها مهام تحقيق المجتمع الاشتراكي العربي الموحد لا بد لها من ان تحقق مهمتين داخل نفسها :

١ ـ وحدة في الفكر .

٢ ـ وحدة النظرية مع الممارسة العملية والتي تأخذ شكلا لها في التنظيم

الحديدي القادر وحده على استقطاب الجماهير ، على التأثر بها والتأثير فيها ، طالمان الشعب هو بنظر البعث غاية ووسيلة بآن واحد .

وان حزبنا ما لم يعالج هذه الامور بصرامة ووعي وجراة وما لم تكن عند كل رفيق منا القدرة على تجاوز الذات الى المجتمع ، فلن نستطيع الخلاص من ازماتنا وتحقيق المجتمع الذي نريده . وان حزبنا بما يحمل من امكانيات مخلصة وعظيمة وواعية لهو القادر واكثر من اية حركة اخرى في الوطن العربي الكبير على تجاوز ازماته وتحقيق المجتمع الاشتراكي العربي الموحد .

(عام ١٩٦٩)